مجلس الأمة

51

تصدر كل شهرين عن مجلس الأمة -الجزائر-

العدد الواحد والخمسون - مارس -أفريل 2012

2012: استحقـــاقات .. جزائر الغد

10 ماي .. الجدار الوطني أقوى

رئيس المجلس في المؤتمر الـ 18 للإتحاد البرلماني العربي:

موقف الجزائر يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .. ويدعو إلى حل الأزمات بالحوار..

« ... إن الجزائر هي اليوم محط الأنظار وكما برهنت بالأمس على جدارة ثورتها فإنها قادرة على تقديم نموذج رصين في مجال دعم المسار الديمقراطي.

لذلك فإنه يتعين على كل فرد من أفراد المجموعة الوطنية أن يدرك أن مشاركته في الموعد الانتخابي ليوم الخميس 10 ماي يكتسي أهمية بالغة على أكثر من صعيد وأنها تختلف عن المواعيد السابقة بالنظر إلى الآفاق المستقبلية التي سترسمها هذه الانتخابات وأثر ذلك بالنسبة لمصير البلاد ككل.

فعلى الجميع أن يعلم تمام العلم بأن المشاركة الواسعة تمهد الطريق لدعم أركان الدولة ودولة قوية يعني دولة قادرة على حماية المواطن وعلى الحفاظ على السيادة الوطنية وتماسك البلاد في ظرف دولي يوحي بتساؤلات عدة.

على هذا الأساس فإنني على يقين بأن العمال سيعرفون كعادتهم كيف يرفعون التحديات التي تفرضها هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ شعبنا ويقبلون بقوة للإدلاء بأصواتهم بكل حرية ومسؤولية.

كما أخص بالذكر شبابنا الذي أدعوهم مجددا لأن يغتنموا هذه الفرصة للتعبير عن إرادتهم واختيار من يرونهم أنسب وأقرب لتحقيق تطلعاتهم.

إنهم هم المعنيون الأوائل بالإصلاحات التي بادرنا بها. سيعول عليهم في مواصلة البناء والتشييد والذود عن حمى الوطن والشعب.

كما لا يفوتني أن أذكر المرأة الجزائرية بصفة عامة والمرأة العاملة على وجه الخصوص لأنبهها بأهمية هذا الموعد بالنسبة لإثبات وجودها على الساحة السياسية وتعزيز مشاركتها في بناء مجتمع يسوده العدل والتسامح والمساواة خاصة وأن الظروف المساعدة على تحقيق تطلعاتها هي اليوم متوفرة أكثر من ذي قبل.

إن البلاد مقبلة على خوض مرحلة مفصلية في تاريخها مرحلة تتطلب تعبئة أكبر من المواطنين لتحقيق أهداف التجدد الوطني وإنجاح الأشواط الآتية من مسيرتنا الوطنية.

أدعو المواطنات والمواطنين إلى تحمل مسؤولياتهم في مسعى التجدد الذي نحن بصدد القيام به وأهيب بهم أن يضاعفوا الجهود في سبيل تمتين لحمة مجتمعنا وتقوية تضامنه وإعطاء الجزائر طموحا يكون في مستوى التحديات التي تواجهها».

من رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة عيد العمال 01 ماي 2012

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي
بكار بنت طاعة الله

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا، عميروش قط

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

الفهرس

افتتاح الدورة الربيعية 2102 — 04

الجزائريون يخوضون الاستحقاقات الوطنية بثقة وأمل.. ويتطلعون إلى دولة قوية بمؤسساتها

جلسات

أعضاء المجلس يصادقون على:

- **آليات الوقاية من كل أشكال الفساد والجريمة المنظمة** — 10
- **التكفل بالأثر المالي المترتب على رفع الاجور والمعاشات** — 13
- **النمو الديمغرافي .. يرفع عدد المقاعد.. والمرأة أكثر تمثيلا** — 16

30 % حصة المرأة من المقاعد — 19

جلسة استماع

كيف يمكن ربط منظومة التكوين المهني بعالم الشغل؟ — 20

الأسئلة الشفوية

«الضريح الملكي الموريطاني».. هو ضريح الملكة كليوباترا زوجة يوبا الثاني الملك الأمازيغي الجزائري.. — 22

غيليزان : **انجاز محطتين لمعالجة المياه وتحلية مياه البحر لتوفير المياه** — 23

متاحف «المجاهد» و «الشهيد» مفتوحة أمام الجميع — 24

الجزائريون يفضلون الاستثمار على المدى الطويل والمتوسط — 26

التكفل بمرضى السرطان والأمراض العقلية — 29

النشاط الخارجي

رئيس مجلس الأمة بالكويت..
موقف الجزائر يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.. ويدعو إلى حل الأزمات بالحوار.. — 30

استقبالات الرئيس — 35

متابعات

آلية للرقابة البَعْدية على تنفيذ الميزانية — 37

التطعيم.. كيف يمكن ضمان فعالية الجدول الوطني؟ — 38

المعاقون: ما هو مستوى الحماية في المنظومة القانونية؟ — 39

أبواب مفتوحة — 40

8 مارس - عيد المرأة
إطارات وموظفات مجلس الأمة يحتفلن بعيـــدهن — 42

المدار البرلماني — 44

الجزائريون يخوضون الاستحقاقات الوطنية بثقة وأمل .. ويتطلعون إلى دولة قوية بمؤسساتها

طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 118 من الدستور، والمادة 5 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ افتتح مجلس الأمة دورته الربيعية العادية لسنة 2012.

وقد جرت مراسيم الافتتاح في الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد 04 مارس 2012، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضور السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ونوابه، والسيد الوزير الأول ونائبه، وأعضاء الحكومة.

وقد ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس كلمة بهذه المناسبة؛ هذا نصها:

الجزائر منتدى سياسي لتنافس البرامج

تأتي دورة الربيع هذه السنة في ظل ظروف تختلف عن ظروف بقية الدورات التي سبقتها ... سواء من حيث النشاطات التي ستتخللها أو من حيث التطورات التي تعرفها أو ستعرفها الساحة السياسية الوطنية.

الفترة التي تعقد فيها الدورة ستعرف منافسة انتخابية شديدة ما بين القوائم والبرامج كما ستعرف الساحة السياسية – نتيجة ذلك – حركية غير معهودة...

لهذه الاعتبارات يمكن القول أن الدورة الربيعية لهذا العام سوف تتميز بأكثر من ميزة وتعرف أكثر من حدث إن على المستوى السياسي أو على المستوى البرلماني...

– أولى هذه المميزات هي أن الدورة ستنجز جدول أعمالها على فترتين ومع مجموعتين من النواب أي النواب الحاليون وأولئك الذين سوف ينتخبون.

– لكن الميزة الأساسية لهذه الدورة تكمن خاصة في التطورات السياسية التي ستتولد عن مجريات الموعد الانتخابي. ولن نكون مجانبين للحقيقة إذا ما قلنا أنها وبكافة المقاييس ستكون دورة سياسية لاعتبارات نذكر منها :

أنها تتزامن مع موعد الاستحقاقات الانتخابية كما أسلفنا الذكر، وتنعقد في أجواء دخول نصوص الإصلاح حيّز التنفيذ، وفي سياق التحديات التي يتوجب على الجزائريات والجزائريين رفعها بسبب التحولات العميقة التي تعرفها الساحة الإقليمية والدولية.

– الدورة تنعقد كذلك في ظل الأجواء المتولدة عن اتساع وتنوع فضاءات العمل الحزبي والتعبير السياسي خاصة بعد دخول تشكيلات حزبية جديدة الساحة السياسية ستساهم تأكيدًا بمقاربات وطروحات متنوعة من شأنها أن تُعمّق الثقافة السياسية وتُرقّي الوعي المواطني.

... ومن كل هذه النشاطات وبفعل هذه الحركية ستتحول الجزائر في الأسابيع المقبلة حسب اعتقادنا إلى منتدى سياسي حقيقي ستتنافس البرامج وتتبارى الأفكار والرؤى فيه...

كل الشروط متوفرة للحدث الوطني التاريخي

ليس جديدًا أيضًا القول بأن هذه السنة ستكون سنة الانتخابات في الجزائر فبعد الانتخابات الرامية إلى تجديد المجلس الشعبي الوطني سوف يطلب من الجزائريين تجديد مجالسهم المحلية في الانتخابات البلدية والولائية المقررة لهذه السنة.

– سنة 2012 ستعرف أيضًا منافسة أخرى، لكن هذه المرة ستكون بين الناخبين الكبار لتجديد ممثليهم بالغرفة العليا للبرلمان، في إطار التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة.

وهكذا تلاحظون، زميلاتي زملائي، ولا شك أن الجزائر خلال هذه السنة ستعيش مواعيد هامة كما هي ستكون ساحة واسعة للتنافس السياسي وفضاء عريضًا للممارسة الديمقراطية.

– لقد تابعتم بكل تأكيد ما تقوم به الحكومة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية من جهد حثيث لتأمين كل الظروف وتوفير كل الشروط المادية والتنظيمية بما من شأنه أن يؤمّن لهذه الانتخابات، السلاسة والشفافية المطلوبة والتي ستجري وفق ما تقتضيه أحكام القوانين السارية المفعول وتتماشى مع ما تستوجبه المعايير الدولية المرعية.

– إن الحقيقة التي يجب التأكيد عليها والتذكير بها في هذا النطاق هي أن الجزائر المستفيدة من التجربة الماضية والمستجيبة لمقترحات القوى السياسية قد عملت على توفير كافة شروط السير الحسن للعملية الانتخابية بدءًا بتحديد الضوابط الخاصة بإعداد القوائم وكيفيات تقديم الطعون مرورًا بإلزام الإدارة بالحياد وفي كافة مراحل سيرها بالإضافة إلى تكليف القضاء بالإشراف على العملية، وانتهاءً بلجان المراقبة الانتخابية على مختلف المستويات والمكونة من أكثر من جهة وأخيرًا ستكون بمشاركة الملاحظين الدوليين أيضا. كل هذه الاجراءات اتخذت بالواقع لاعطاء الجدية والمصداقية للعملية وتأكيد الرغبة في انجاح الاستحقاق وتحفيز المواطن على المشاركة في هذا الموعد وإشعاره بالأهمية التي يكتسيها الحدث والوزن الذي يمثله الصوت الذي يدلي به المواطن يوم 10 ماي القادم...

«ستكون سنة الانتخابات في الجزائر قبعد الانتخابات الرامية إلى تجديد المجلس الشعبي الوطني سوف يطلب من الجزائريين تجديد مجالسهم المحلية في الانتخابات البلدية والولائية المقررة لهذه السنة.
- سنة 2012 ستعرف أيضا منافسة أخرى، لكن هذه المرة ستكون بين الناخبين الكبار لتجديد ممثليهم بالغرفة العليا للبرلمان، في إطار التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة.
وهكذا تلاحظون، زميلاتي زملائي، ولا شك أن الجزائر خلال هذه السنة ستعيش مواعيد هامة كما هي ستكون ساحة واسعة للتنافس السياسي وفضاء عريضا للممارسة الديمقراطية».

حسن الاختيار.. يُوسع المشاركة

لهذه الاعتبارات فإن الواجب يقتضي من الواحد والآخر المشاركة في إنجاح هذه الانتخابات. فالأحزاب السياسية مطالبة بتقاسم المسؤولية في مجال تحسيس المواطنات والمواطنين للمشاركة في العملية من خلال انتهاج أسلوب الإقناع وفي كل محطة من المحطات التي تستوجبها العملية بدءًا بإعداد القوائم...

ومرورًا بالحملة الانتخابية... وانتهاءً بالمشاركة الواسعة يوم الاقتراع... وهكذا نرى، زميلاتي زملائي، أن الجميع مطالب بالمساهمة في انجاح العملية من خلال المشاركة في تحقيق كافة خطواتها. وفي مقدمة هذه الخطوات يأتي اختيار المواطن للأحسن من المترشحين ومن هو أكثر قدرة على تأدية المهمة ضمن تركيبة المجلس الشعبي الوطني المقبل لأن الانتماء إلى هذه الهيئة والعمل ضمن تركيبتها سيكون تاريخيًا حقًا خاصة وأن المجلس الشعبي الوطني الجديد وبمعية مجلس الأمة سوف يواصلان دراسة القوانين التي تندرج في سياق خطة الإصلاح كما هو سيتولى دراسة القانون الأول للبلاد ونعني به الدستور.

نتيجة لكل هذا يبقى مطلوبًا أيضا من الأحزاب السياسية ومن أصحاب القوائم الحرة التركيز على نوعية المترشحين ممن تكون لديهم القدرة على تولي هذه المسؤولية بجدارة.

إننا ننتهز المناسبة أيضًا لكي نتوجه بدورنا إلى دعوة المواطنين كافة للمشاركة في هذا الاستحقاق والرد بقوة على كل الذين يشككون في قدرات وإمكانات الشعب الجزائري في رسم معالم مستقبله...

ما يمكن قوله حتى الآن هو أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح وأن الحيوية التي تبرزها تحركات الأحزاب القديم منها والجديد اليوم، مضافًا لها الضمانات التي وفرتها الهيئات المكلفة بتنظيم الانتخابات، لهي كلها عوامل مشجعة وهي تثبت أن هناك إجماعًا على القبول بالتحدي والتصميم على النجاح، لكن مواصلة الجهد تبقى عملاً مطلوبًا، الجميع مدعو للمشاركة فيه.

– في ظل هذا المشهد لا نعتقد أن أعضاء مجلس الأمة سيبقون بعيدين عن مثل هذه الأجواء... بل هم سيكونون تأكيدًا من بين المشاركين الأوائل ومن العاملين الأساسيين لإنجاح هذا الاستحقاق الذي سيشكل إضافة نوعية متميزة في الممارسة الديمقراطية.

مجلس الأمة.. يواصل مهامه البرلمانية

على الصعيد التشريعي خلال هذه الدورة، سيعكف مجلس الأمة على دراسة عدد من مشاريع النصوص القانونية نذكر منها على سبيل المثال الأوامر التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية وفقًا للصلاحيات التي يخولها إياه الدستور، وهي أوامر فرضتها الضرورة والطابع الاستعجالي للموضوع كالأمرية الخاصة بقانون المالية التكميلي الذي يتولى التكفل بمعالجة قضية رفع الحد الأدنى الشهري لمعاشات التقاعد المباشرة ومعاشات التقاعد الرئيسية المحولة لذوي الحقوق الأجراء والقيمة الشهرية للمعاش المحول للأرملة ذات الحق الوحيد. – ومشروع القانون المتعلق بالأمر الذي يعدل ويتمم القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

وهنا أود أن أؤكد على أن مكافحة الإرهاب ستبقى من الانشغالات الكبرى... وفي هذا الصدد أعبر عن تضامننا مع ضحايا الاعتداء الجبان الذي تعرض له أمس مقر الدرك الوطني بمدينة تمنراست... إذ ندين بشدة هذه المحاولات البائسة لنؤكد على أن ذلك على لن يؤثر على مواقف الجزائر الثابتة من مكافحة الإرهاب ولن تزعزع مواقفها من موضوع مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن وتثبيت الاستقرار في الجزائر وفي المنطقة.

ومُواصلةً للحديث عن مشاريع هذه الدورة أشير إلى:

– مشروع القانون الذي جاء في شكل أمرية يتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

هذا فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من الدورة الربيعية أما بالنسبة للمرحلة الأخرى التي سوف تتم مع المجلس الشعبي الوطني الجديد فقد تم الاتفاق مع الحكومة على إبقاء جدول الأعمال الخاص بهذه الدورة مفتوحًا لغاية تنصيب المجلس الشعبي الوطني. ولقد كانت الغاية من لجوئنا إلى اعتماد هذا القرار تكمن في ابقاء إمكانية إدراج مشاريع نصوص قانونية أخرى ضمن جدول أعمال الدورة إذا ما اقتضت المصلحة إدراجها...

وعدا هذا فإننا نعتقد أن أهم عمل سيتخلل أعمال الدورة سيكون مشروع القانون المتعلق بمراجعة الدستور الذي يتطلع لصدوره الجميع بكثير من الاهتمام..

وخارج الجانب المتعلق بالتشريع سوف يواصل أعضاء مجلس الأمة دورهم الرقابي من خلال توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء الحكومة بكل ما سيترتب عنها من آثار إيجابية في مجال التكفل بانشغالات المواطنين. وهكذا، زميلاتي زملائي، فإن جدول أعمال الدورة التي نعلن اليوم عن انطلاق أشغالها سيكون في مرحلته الأولى متواضعًا. لكن عمل البرلمان سيتواصل تأكيدًا بمجرد انتخاب المجلس الشعبي الوطني الجديد وسيكون عمله ترجمةً وتعميقًا لمضمون قوانين الإصلاحات التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية.

أثناء هذه الدورة سيعكف مجلس الأمة كعادته، على تنظيم ملتقيات وأيام دراسية وندوات فكرية في إطار ترسيخ الثقافة البرلمانية. وتماشيًا مع فعاليات الذكرى الخمسين للاستقلال، سيُكيّف مجلس الأمة برنامج نشاطه مع المناسبة ويتولى تنظيم عدد من النشاطات يمكن ادراجها ضمن البرنامج الوطني لهذه الذكرى. من جهة أخرى، ستنشط اللجان الدائمة للمجلس في مجالات اختصاصها... من خلال جلسات الاستماع... والزيارات الميدانية...

كلمة أخيرة نقولها عن زملائنا نواب المجلس الشعبي الوطني وتقتضيها المناسبة وفي هذا الوقت بالذات تستوجب تسجيل بعض الحقائق لا يمكن أن ننهي كلمة المناسبة دون قولها وهي :

أنه خلافًا لبعض الأحكام والمواقف التي صدرت (هنا وهناك) في حق نواب المجلس الشعبي الوطني والهيئة التي ينتمون إليها. نقول أنه من باب الإنصاف القول أن : الهيئة وتركيبتها البشرية قد قدمت عملا جليلا للأمة وللحياة البرلمانية وأن نواب المجلس الشعبي الوطني خلال الدورة بل خلال العهدة، قد عملوا حقًا وبكل جدية وفق ما كان يلزمهم به القانون وما توجبه عليهم عهدتهم البرلمانية... لقد قاموا بذلك كلٌ حسب قناعته وتوجهاته فأعطوا لعملهم الخصوصية والتميز وللتجربة البرلمانية الجزائرية الثراء... وقدموا تأكيدًا قيمة مضافة للممارسة الديمقراطية في إطارها التعددي. لقد ساهموا جميعًا بقطع النظر عن مشاربهم الفكرية في تعزيز المنظومة التشريعية الوطنية طيلة عهدتهم النيابية، ويكفيهم شرفًا أنهم أنهوا عهدتهم البرلمانية بتزويد البلاد بمعية أعضاء مجلس الأمة، نقول بتزويد البلاد بترسانة قوانين الإصلاح التي ترسم الجزائر بواسطتها طريقها إلى الغد المشرق الواعد...

الآن وقد أوشكت عهدة المجلس الشعبي الوطني على الانتهاء نقول لزملائنا النواب ممن ينوون الترشح لعهدة جديدة ولأولئك الذين يفضلون خيارًا آخر... نقول لهم فليكن التوفيق من نصيبكم لمواصلة عملكم ونشاطكم في خدمة الجزائر...

وفي الأخير أود أن أتوجه لكافة ضيوفنا بالشكر والتقدير على حضورهم معنا لمشاركتنا المناسبة. ولزملائنا أعضاء مجلس الأمة نقول أن عملنا سيتواصل في الميدان سوف نبقى دائمًا في خدمة الوطن وصيانة وحدته وسوف ندعو دائمًا إلى لحمة الشعب والدفاع عن استقراره. وسوف يبقى التواصل بيننا قائمًا لكي نترجم عمليًا المهمة الملقاة على عاتقنا وفقًا لمضمون القوانين الناظمة لهيئتنا.

«الجميع مطالب بالمساهمة في انجاح العملية من خلال المشاركة في تحقيق كافة خطواتها. وفي مقدمة هذه الخطوات يأتي اختيار المواطن للأحسن من المترشحين ومن هو أكثر قدرة على تأدية المهمة ضمن تركيبة المجلس الشعبي الوطني المقبل لأن الانتماء إلى هذه الهيئة والعمل ضمن تركيبتها سيكون تاريخيا حقا خاصة وأن المجلس الشعبي الوطني الجديد وبمعية مجلس الأمة سوف يواصلان دراسة القوانين التي تندرج في سياق خطة الإصلاح كما هو سيتولى دراسة القانون الأول للبلاد ونعني به الدستور».

أعضاء المجلس يصادقون على:

- **آليات الوقاية من كل أشكال الفساد والجريمة المنظمة**
- **التكفل بالأثر المالي المترتب على رفع الاجور والمعاشات**
- **ا لنمو الديمغرافي .. يرفع عدد المقاعد.. والمرأة أكثر تمثيلا**

صادق أعضاء مجلس الأمّة في الجلسة العلنية المنعقدة يوم الأربعاء 21 مارس 2012 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، على ثلاثة نصوص قانونية تضمنت الموافقة على ثلاثة أوامر صدرت في الفترة ما بين دورتي غرفتي البرلمان، وذلك بحضور ممثلي الحكومة، السادة: وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ وزير العدل، حافظ الأختام؛ وزير المالية.

وتمّ التصويت بعد استنفاد إجراءات عملية المصادقة حيث قدّم ممثلو الحكومة عروضاً عن مضمون هذه النصوص القانونية وتمّ الاستماع إلى التقارير التي أعدتها اللجنتان المختصتان في الموضوع؛ والتأكد من توفر النصاب القانوني المطلوب.

وأهم ما جاء في هذه الأوامر:

<<<

الأمر المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويـــــــــل الإرهاب ومكافحتهما

آليات الوقايـة من كل أشكال الفســـــاد والجريمة المنظمة

تعد جرائم تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب، من الجرائم الخطيرة التي تعرفها الإنسانية بفعل أنها باتت تهدد الأمن والاستقرار العالميين، وفي إطار تدعيم الجهود الدولية لمكافحتها وحماية النظام المالي والاقتصاد الوطني، قامت الجزائر بتجريم هذه الأفعال في قانون العقوبات، ودعمت المنظومة القانونية الوطنية بالقانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

كما وضعت آليات عملية من أجل الوقاية من هذه الجرائم، لاسيما عن طريق إنشائها سنة 2002 خلية الاستعلام المالي، التي تعد مؤسسة عمومية تابعة لوزارة المالية تتولى جمع ومعالجة المعلومات المالية في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، من خلال استغلال الإخطارات بالشبهة والتقارير السرية المرسلة إليها وإرسال الملف إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا قصد المتابعات الجزائية المحتملة.

وعلى مستوى الدولي قامت الجزائر بالمصادقة على عدة آليات دولية تتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، لاسيما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وهي طرف في الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه المعتمدة من طرف الجامعة العربية ومنظمة الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث أدت الجزائر دورا فعالا في إعداد هذه الأخيرة والمصادقة عليها وكما تم اعتماد وتوقيع اتفاقية الوحدة الإفريقية حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته في الجزائر خلال القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة بالجزائر في يوليو من سنة 1999.

غير أن المنظومة القانونية الوطنية في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما أظهرت بعض النقائص المرتبطة أساسا بتطور هذه الجريمة وظهور تقنيات جديدة لتبييض الأموال تستغل المنظومات المصرفية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهو ما يقضي تكييف وسائل مكافحتها لتواكب تطور وسائل ارتكابها.

لذلك، يقترح هذا الأمر تعديل وإتمام القانون رقم 01-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، السالف الذكر، لتكييفه مع المستجدات المسجلة وطنيا ودوليا في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما والتكفل بالنقائص التي سجلت على القانون في التقييم الذي خضعت له الجزائر من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي هذا الاطار، يقترح هذا الأمر:

1 - فيما يخص المصطلحات:

إدراج تعريف عدة المصطلحات ضمن القانون رقم 01-05 المذكور أعلاه، لا سيما تعريف المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية والإرهابي والمنظمة الإرهابية والأشخاص المعرضين سياسيا والمستفيد الحقيقي والسلطات المتخصصة والتجميد والحجز، حيث إن بعض هذه المصطلحات رغم ورودها في القانون رقم 01-05 السالف الذكر، إلا أنها لم تعرف ضمنه.

كما يقترح هذا الأمر مراجعة تعريف «فعل تمويل الإرهاب»، بالنص على أنه جريمة يمكن أن ترتكب أيضا من قبل إرهابيين أو منظمة إرهابية، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها شخصيا أو من طرف إرهابي أو منظمة إرهابية والتوضيح بأنه يعد فعل إرهابي وجريمة قائمة بذاتها، سواء تم ارتكاب الفعل الإرهابي أو لم يتم ارتكابه وسواء تم استخدام هذه الأموال أو لم يتم استخدامها في ارتكابه.

2 - مراجعة الطبيعة القانونية لخلية الاستعلام المالي وتعزيز مهامها:

لقد أظهرت الممارسة الميدانية عجز خلية الاستعلام المالي عن تأدية دورها على أكمل وجه بسبب الغموض الذي يكتنف قانونها الأساسي وانعدام التنسيق الفعال بينها وبين مختلف السلطات المتدخلة في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، لذلك يقترح هذا الأمر تحسين أدائها عن طريق لا سيما:

• تغيير طبيعتها القانونية من مؤسسة عمومية إلى سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى الوزير المكلف بالمالية وذلك قصد ضمان استقلاليتها على غرار نظيراتها في الدول الأخرى، ويحيل هذا الأمر على التنظيم تحديد مهام هذه الخلية وكيفيات تنظيمها وسيرها،

• تعزيز مهامها لا سيما بتمكينها من طلب أي معلومات إضافية في إطار استغلال الإخطارات بالشبهة التي ترد إليها أو التقارير السرية التي تتلقاها،

• تكريس تعاون هذه الهيئة مع السلطات المختصة والنص على ضرورة التنسيق فيما بينها بخصوص إعداد وتنفيذ استراتيجيات وأعمال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها،

• تعزيز دورها في مجال التعاون الدولي، بتمكينها لا سيما من الحصول على معلومات من الخاضعين والسلطات المختصة وإفادة الهيئات الدولية المماثلة بها.

3 - توسيع التزامات الخاضعين:

قصد تحصين المنظومة المالية وحمايتها من جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يقترح هذا الأمر توسيع التزامات الخاضعين من خلال إلزامهم ب:

• وضع منظومة لتسيير المخاطر قادرة على تحديد ما إذا كان الزبون المحتمل أو المستفيد الحقيقي شخصا معرضا سياسيا، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحديد أصل الأموال والحرص على ضمان مراقبة مشددة ومستمرة لعلاقة الأعمال،

• بذل عناية خاصة والاستعلام حول الأموال ووجهتها وكذا محل العملية وهوية المتعاملين الاقتصاديين في الحالات التي يفوق مبلغ العملية حدا يتم تحديده عن طريق التنظيم،

• ووضع وتنفيذ برامج وقاية داخلية وبرامج تضمن التكوين المستمر لمستخدميهم في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها،

• واجب اليقظة طيلة مدة علاقة الأعمال.

4 - تحديد التزامات السلطات التي لها صلاحيات الضبط و/أو الإشراف و/أو الرقابة التابع لها الخاضعون:

يقترح هذا الأمر في هذا الإطار، قيام السلطات التي لها صلاحيات الضبط و/أو الإشراف و/أو الرقابة التابع لها الخاضعون ب:

• وضع أنظمة في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، مع توضيح أن التنظيمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض في هذا المجال تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وعلى المصالح المالية لبريد الجزائر،

• الحرص على أن تتوفر لدى الخاضعين برامج منلسبة لاكتشاف جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منها،

• مراقبة مدى تطبيق الخاضعين للوجبات المنصوص عليها في هذا الأمر،

• التعاون وتبادل المعلومات مع السلطات المختصة وتقديم العون للتحقيقات والمتابعات،

• السهر على أن تصادق وتعتمد المؤسسات المالية وفروعها في الخارج وشركاتها التابعة إجراءات مطابقة لهذا الأمر،

• تبليغ خلية الاستعلام المالي بالمعلومات المتعلقة بعمليات أو أعمال مشبوهة لها علاقة بتبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب

5 - تجميد أو حجز أموال الإرهابيين والمنظمات الإرهابية

يقترح هذا الأمر تمكين رئيس محكمة الجزائر من تجميد كل أو جزء من الأموال المملوكة للارهابيين أو المنظمات الإرهابية أو الموجهة لهم وعائداتها، لمدة شهر قابل للتمديد، بناء على طلب الهيئة المتخصصة أو وكيل الجمهورية لدى المحكمة الجزائر أو الهيئات الدولية المؤهلة.

ونظرا لخطورة هذا الاجراء علي حقوق الأشخاص، يقترح هذا الأمر أن يكون أمر رئيس المحكمة قابل للاعتراض أمامه في أجل يومين (2) من تاريخ تبليغه.

6 - مراجعة الأحكام الجزائية:

لمزيد من الردع، يقترح هذا الأمر رفع الغرامات المنصوص عليها في القانون رقم 01-05 المؤرخ 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

كما يوسع مجال تطبيق بعض أحكام التجريم إلى جميع الخاضعين وليس فقط مسيري وأعوان الهيئات المالية، عندما يقوم هؤلاء بإفشاء السر المهني وإبلاغ صاحب الأموال أو العمليات موضوع الإخطار بالشبهة بوجود هذا الأخير.

المادة 4: يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

«الأمـــــوال»: أي نوع من الممتلكات أو الأموال، المادية أو غير المادية، لا سيما المنقولة أو غير المنقولة التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، والوثائق أو المستندات القانونية أيا كان شكلها، بما في ذلك الشكل الكتروني أو الرقمي، والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها، بما في ذلك على الخصوص الائتمانات المصرفية، والشيكات وشيكات السفر والحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد.

«جريمة أصلية»: أي جريمة، حتى ولو ارتكبت بالخارج، سمحت لمرتكبيها بالحصول على الأموال حسب ما ينص عليه القانون

«الخاضعـــون»: المؤسسات المالية والمؤسسات والمهن غير المالية الملزمة بالقيام بالإخطار بالشبهة

«مؤسســـة مالية»: كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس لأغراض تجارية نشاطا أو أكثر من الأنشطة أو العمليات الآتية باسم أو لحساب زبون:

1 – تلقي الأموال والودائع الأخرى القابلة للاسترجاع
2 – القروض أو السلفيات
3 – القرض الإيجاري
4 – تحويل الأموال أو القيم
5 – إصدار كل وسائل الدفع وتسييرها
6 – منح الضمانات واكتتاب الالتزامات
7 – التداول والتعامل في:
أ – وسائل السوق النقدية
ب – سوق الصرف
ت – وسائل عملات الصرف ونسب الفائدة والمؤشرات
ن – القيم المنقولة
ج – الاتجار بالسلع الآجلة التسليم
ح – المشاركة في إصدار قيم منقولة وتقديم خدمات مالية ملحقة
خ – التسيير الفردي والجماعي للممتلكات
د – حفظ القيم المنقولة نقدا أو سيولة وإدارتها لحساب الغير
ذ – عمليات أخرى للاستثمار وإدارة الأموال أو النقود وتسييرها لحساب الغير
ر – اكتتاب وتظيف تأمينات على الحياة ومواد استثمارية أخرى ذات صلة بالتأمين
ز – صرف التقود والعملات الأجنبية

«المؤسســـات والمهن غير الماليـــــة»:

كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطات غير تلك التي تمارسها المؤسسات المالية، لا سيما منها المهن الحرة المنظمة وخصوصا المحامين عندما يقومون بأعمال مالية لحساب موكليهم والموثقين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والسماسرة والوكلاء الجمركيين والوسطاء في عمليات البورصة والأعوان العقاريين ومقدمي الخدمات للشركات ووكلاء بيع السيارات، والرهانات والألعاب وكذا تجار الأحجار والمعادن الثمينة والقطع الأثرية والتحف الفنية، والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون في إطار مهامهم على الخصوص بالاستشارة و/أو إجراء عمليات يترتب عليها إيداع أو مبادلات أو توظيفات أو تحويلات أو أي حركة أخرى للأموال

«الارهابي»: أي شخص:

• يرتكب أو يحاول ارتكاب أفعال ارهابية بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبارادة الفاعل،

• يساهم كشريك في أفعال إرهابية

• ينظم أو يأمر أشخاصا آخرين بارتكاب أفعال إرهابية

• يشارك في قيام مجموعة من الأشخاص تعمل بقصد مشترك بارتكاب أفعال إرهابية وتكون هذه المشاركة بهدف تنفيذ نشاط إرهابي مع العلم بنوايا المجموعة بارتكاب الفعل الإرهابي

«منظـــمة إرهابـــية»: كل مجموعة إرهابيين:

ترتكب أو تحاول ارتكاب أفعال إرهابية بأي وسائل كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبارادة الفاعلين:

• المساهمة كشركاء في أفعال إرهابية

• تنظم أو تأمر أشخاصا آخرين بارتكاب أفعال إرهابية

• تشارك في قيام مجموعة من الأشخاص تعمل بقصد مشترك بارتكاب أفعال إرهابية وتكون هذه المشاركة بهدف تنفيذ نشاط إرهابي مع العلم بنوايا المجموعة بارتكاب الفعل الإرهابي

«شخص معرض سياسيا»:

كل أجنبي معين أو منتخب، مارس أو يمارس في الجزائر أو في الخارج وظائف هامة تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية

«الهيئة المتخصصة»: خلية معالجة الاستعلام المالي المنصوص في التنظيم المعمول به

«السلـطات المختـــصة»:

السلطات الادارية والسلطات المكلفة بتطبيق القانون والسلطات المكلفة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها سلطات الرقابة

«التجميد و/أو الحجز»:

فرض حظر مؤقت على تحويل الأموال أو استبدالها أو التصرف فيها أو نقلها، أو تولي عهدة الأموال أو السيطرة عليها مؤقتا بناء على أمر قضائي

«المستفيـــــد الحقيقي»:

الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون أو يمارسون سيطرة فعلية في النهاية على الزبون و/أو الشخص الذي تتم العمليات نيابة عنه، كما يتضمن أيضا الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعلية نهائية على شخص معنوي.

الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012

التكفل بالأثر المالي المترتب على رفع الاجور والمعاشات

من خلال هذا القانون، تمت مراجعة ميزانية الدولة بزيادة حجم النفقات خاصة للتكفل بالأثر المالي الناجم عن التدابير المتخذة في اطار اعادة تقييم معاشات التقاعد و مراجعة النظام التعويضي لعمال قطاع التربية وكذا نفقات الدولة غير المتوقعة مشيرا الى ان هذه التدابير ادت الى ارتفاع نفقات التسيير بـ 317 مليار دج أي بزيادة 7 بالمائة مقارنة بقانون المالية الأولي 2012.

لقد تم التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لهذا النص كما يلي:

• السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام: 37 دولارا أمريكيا
• مستوى الواردات: 47 مليار دولار أمريكي
• مستوى التضخم: 4%
• نسبة النمو الاقتصادي: 4.7%

أما الميزانية العامة للدولة فستبلغ إيراداتها ونفقاتها المستويات الآتية:

أولا - الإيرادات:

تقدر الإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة لسنة 2012 طبقا للمعطيات التالية:

1 - **الموارد المادية**

— الإيرادات الجبائية 1651740000دج

— الإيرادات العادية 73300000دج

— الإيرادات الأخرى 225000000دج

2 – الجباية البترولية 1519040000دج

أي مجموع ثلاثة آلاف وأربعمائة وتسعة وستين مليارا وثمانين مليون دينار جزائري (3469080000000دج)، علما أنها بلغت في قانون المالية الأولى، ثلاثة آلاف وأربعمائة وخمسة وخمسين مليارا وستمائة وخمسين مليون دينار جزائري (3455650000000دج)

ثانيا-النفقات

1- **نفقات التسيير:**

لتغطية نفقات التسيير فتح اعتماد مالي بعنوان سنة 2012 مبلغه، أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة وعشرين مليارا ومائة وعشرة ملايين وأربعمائة وخمسة وسبعين ألف دينار جزائري (4925110475000دج)، يوزع حسب كل دائرة وزارية طبقا للمعطيات التالية:

1 - نفقات التسيير:

لتغطية نفقات التسيير فتح اعتماد مالي بعنوان سنة 2012 مبلغه، أربعة آلاف وتسعمائة وخمسة وعشرين مليارا ومائة وعشرة ملايين وأربعمائة وخمسة وسبعين ألف دينار جزائري

رئاسة الجمهورية	12577574000 دج
مصالح الوزير الأول	2447889000 دج
الدفاع الوطني	723123173000 دج
الداخلية والجماعات المحلية	629343771000 دج
الشؤون الخارجية	30035600000 دج
العدل	75725532000 دج
المالية	104196257000 دج
الطاقة والمناجم	31783386000 دج
الموارد المائية	50291662000 دج
الاستشراف والاحصائيات	961428000 دج
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4395874000 دج
التجارة	22189764000 دج
الشؤون الدينية والأوقاف	29630963000 دج
المجاهدين	191635982000 دج
التهيئة العمرانية والبيئة	3407118000 دج
النقل	28387232000 دج
التربية الوطنية	778093508000 دج
الفلاحة والتنمية الريفية	242383415000 دج
الاشغال العمومية	12342022000 دج
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404945348000 دج
الثقافة	19618095000 دج
الاتصال	11285813000 دج
السياحة والصناعة التقليدية	4289735000 دج
التعليم العالي والبحث العلمي	277173981000 دج
البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال	3927269000 دج
العلاقات مع البرلمان	228806000 دج
التكوين والتعليم المهنيين	49132325000 دج
السكن والعمران	18204576000 دج
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	249250734000 دج
التضامن الوطني والأسرة	165845327000 دج
الصيد البحري والموارد الصيدلية	2647204000 دج
الشباب والرياضة	36141213000 دج
المجموع الفرعي	4215642513000 دج
التكاليف المشتركة	709467962000 دج
المجموع العام	4925110475000دج

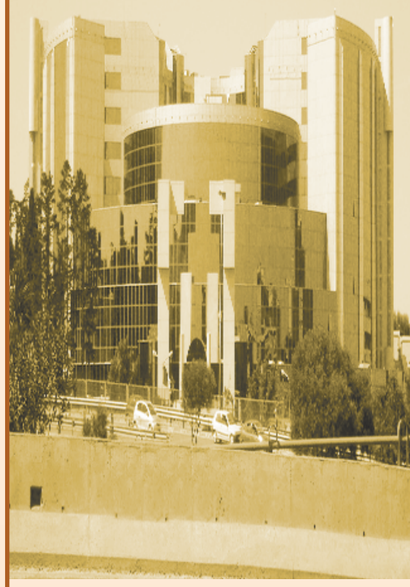

علما أن نفقات التسيير بلغت في قانون المالية الأولى، أربعة آلاف وستمائة وثمانية ملايير ومائتان وخمسين مليونا وأربعمائة وخمسة وسبعين ألف دينار جزائري (4608250475000دج)

2- نفقات التجهيز

لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، فتح اعتماد مالي بعنوان سنة 2012 مبلغه، ألفان وثمانمائة وعشرين مليارا وأربعمائة وستة عشر مليونا وخمسمائة وواحد وثمانين ألف دينار جزائري (2820416581000دج)، يوزع حسب كل قطاع طبقا للبيانات التالية:

ثالثا: رخصة البرامج:

يبرمج خلال سنة 2012 سقف رخصة برنامج مبلغة ألفان وثمانمائة وتسعة وأربعين مليارا وثمانمائة وأربعة وخمسين مليونا ومائتان وسبعين ألف دينار جزائري (2849854270000دج)، يوزع حسب كل قطاع طبقا للمعطيات السالفة الذكر.

ويغطي هذا المبلغ تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري وكذا تكلفة البرامج الجديدة التي يمكن تسجيلها خلال سنة 2012.

يجدر التذكير، بأن نفقات الميزانية سجلت ارتفاعا يقارب (320) مليار دج، ناجم عن الأثر المالي للتدابير الميزانية والمتعلقة فقط بنفقات التسيير، وذلك كما يلي:

المجموع الفرعي للاستثمار

- رخص البرامج: 2665989377 دج
- اعتمادات الدفع: 2085488588 دج

المجموع الفرعي لعمليات برأس المال

- رخص البرامج: 183864893 دج
- اعتمادات الدفع: 734927993 دج

1 - مراجعة النظام التعويضي لموظفي الأسلاك الخاصة بقطاع التربية الوطنية

تأتي هذه المراجعة تطبيقا للتدابير التي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 273-11 المؤرخ في 26 أكتوبر سنة 2011، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 78-10 المؤرخ في 24 فيفري 2010 المؤسس للنظام التعويضي الجديد للأسلاك الخاصة بموظفي التربية الوطنية.

2 - تثمين منح المتقاعدين لنظام الأجراء وغير الأجراء

تجدر الإشارة أولا إلى أن المصادقة على هذه الزيادات تمت عقب اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد يوم 18 ديسمبر سنة 2011، والتي ستشمل ما يقارب مليونيين وأربعة متقاعدين وذلك على النحو الآتي:

أ – إعادة تثمين معاشات ومنح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء المصفاة قبل أول يناير سنة 2012 بصفة استثنائية، بما يلي:

30 % لمعاشات ومنح التقاعد التي يكون مبلغها الصافي المقبوض أقل من 15000 دج أو يساويه

28 % لمعاشات ومنح التقاعد التي يكون مبلغها الصافي المقبوض يفوق 15000دج ويقل عن 20000دج

26 % لمعاشات ومنح التقاعد التي يكون مبلغها الصافي المقبوض يساوي أو يفوق 20000دج وأقل من 25000دج

24 % لمعاشات ومنح التقاعد التي يكون مبلغها الصافي المقبوض يساوي أو يفوق 25000دج ويقل عن 30000دج

22 % لمعاشات ومنح التقاعد التي يكون مبلغها الصافي المقبوض يساوي أو يفوق 35000دج ويقل عن 40000دج

15 % لمعاشات ومنح التقاعد التي يكون مبلغها الصافي المقبوض يساوي أو يفوق 40000دج

ب – رفع المبلغ الشهري الأدنى لمعاش المتقاعد المباشر ومعاش التقاعد الأساسي للأيلولة إلى ذوي الحق وكذا المبلغ الشهري الأدنى لمعاش تقاعد الأيلولة إلى الأرملة ذات الحق الوحيد، في نظام الأجراء وغير الأجراء إلى 15000دج

ج – يطبق المبلغ الأدنى لمعاشات التقاعد المذكور آنفا على المعاشات المماثلة اتلمصفاة ابتداء من أول يناير سنة 2012

د – تكفل ميزانية الدولة بعمليات غعادة التثمين الاستثنائي لمعاشات ومنح التقاعد المذكورة آنفا وبالفارق بين المبلغ الشهري الدنى لمعاش التقاعد والمبلغ الأدنى لمعاش التقاعد المحدد في إطار التشريع المعمول به والمتعلق بالتقاعد.

3 – تعزيز التكاليف المشتركة للنفقات المحتملة بعنوان سنة 2012

يأتي هذا التعزيز قصد التكفل بالأثر المالي الناجم عن رفع الأجر الوطني الأنى المضمون، الذي انتقل مستواه من 15000دج شهريا يأتي هذا التعزيز قصد التكفل بالأثر المالي الناجم عن رفع الأجر الوطني الأنى المضمون، الذي انتقل مستواه من 15000دج شهريا إلى 18000دج ابتداء من الفاتح جانفي سنة 2012

الأمر المحدد للدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان

النمو الديمغرافي .. يرفع عدد المقاعد والمرأة أكثر تمثيلا

يهدف نص هذا القانون إلى تحديد عدد الدوائر الانتخابية، وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وهو يأتي في إطار تطبيق المادتين 26 (الفقرة 2) و84 (الفقرة 2، 4، 5 و6) من القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012، المتعلق بنظام الانتخابات.

وتتمثل الأحكام التي تضمنها النص الجديد فيما يأتي:

تحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

تحدد الدائرة الانتخابية بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بالحدود الإقليمية للولاية طبقا للقانون رقم 09-84 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل، وتوزع المقاعد على كل دائرة انتخابية بحسب عدد سكان الولاية، إذ يخصص مقعد واحد لكل حصة تتضمن ثمانين ألف (80000) نسمة، ومقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل أربعين ألف (40000) نسمة.

كما يخصص مقعد إضافي للدوائر الانتخابية التي تتوفر إلا على أربعة (4) مقاعد، وللدوائر الانتخابية التي لم يتغير فيها عدد المقاعد منذ تنفيذ الأمر رقم 08-97 ويخصص للجالية الوطنية بالخارج ثمانية (8) مقاعد.

وتهدف الإجراءات الجديدة إلى ما يلي:

- ضمان توزيع المقاعد بين جميع الدوائر الانتخابية من دون إقصاء لأي منها.
- مراعاة ارتفاع عدد السكان
- مسايرة توسيع الحقل السياسي باعتماد أحزاب سياسية جديدة
- توفير الشروط المواتية لتطبيق القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

وعليه، فإن عدد المقاعد المطلوب شغلها في إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني هو 462 مقعدا، في حين كان عدد المقاعد 389 مقعدا في الأمر رقم 08-97، اي بزيادة قدرها 73 مقعدا.

تجدر الاشارة إلى ان النص الجديد ألغى الأمر رقم 08-97 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، المعدل بموجب الأمر رقم 04-02 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2002، كونه أصبح لا يتماشى وعدد السكان الذي عرف نموا ملحوظا

جدول مقارن بين الأمر رقم 08-97 (الملغى بموجب نص هذا القانون) ونص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-12 (الجديد) يوضح الدوائر الانتخابية وكذا عدد المقاعد المناسبة لها في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني

الرقم	الدوائر الانتخابية	عدد المقاعد في الأمر رقم 08-97	عدد القماعد في نص القانون الجديد
01	أدرار	04	05
02	الشلف	11	13
03	الأغواط	04	06
04	أم البواقي	06	08
05	باتنة	12	14
06	بجاية	11	12
07	بسكرة	07	09
08	بشار	04	05
09	البليدة	10	13
10	البويرة	08	09
11	تامنراست	04	05
12	تبسة	07	08
13	تلمسان	11	12
14	تيارت	09	11
15	تيزي وزو	14	15
16	الجزائر	32	37
17	الجلفة	10	14
18	جيجل	07	08
19	سطيف	16	19
20	سعيدة	04	05
21	سكيكدة	10	11
22	سيدي بلعباس	07	08
23	عنابة	07	08
24	قالمة	05	06
25	قسنطينة	10	12
26	المدية	10	11
27	مستغانم	08	09
28	المسيلة	10	12
29	معسكر	09	10
30	ورقلة	06	07
31	وهران	15	18
32	البيض	04	05
33	إيليزي	04	05
34	برج بوعريريج	07	08
35	بومرداس	08	10
36	الطارف	04	05
37	تندوف	04	05
38	تيسمسيلت	04	05
39	الوادي	06	08
40	خنشلة	04	05
41	سوق اهراس	05	06
42	تيبازة	06	07
43	ميلة	08	10
44	عين الدفلى	08	10
45	النعامة	04	05
46	عين تمونشت	04	05
47	غرداية	04	05
48	غيليزان	09	10

الجالية الوطنية بالخارج	08	**08**
المجموع العام	389	**462**

كانت نتائج إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الذي جرى يوم 17 مايو سنة 2007، كالتالي :

الناخبون المسجلون	18.761.084
الناخبون المصوتون	6.692.891
نسبة المشاركة	% 35.67
الأصوات المعبر عنها	5.727.827
الأصوات الملغاة	965.064

الأصوات و المقاعد التي تحصلت عليها القوائم الفائزة مرتبة كالآتي:

جبهة التحرير الوطني	136 مقعدا
التجمع الوطني الديمقراطي	62 مقعدا
حركة مجتمع السلم	51 مقعدا
المترشحون الأحرار	33 مقعدا
حزب العمال	26 مقعدا
التجمع والديمقراطية	19 مقعدا
الجبهة الوطنية الجزائرية	15 مقعدا
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	07 مقاعد
حركة الشبيبة والديمقراطية	05 مقاعد
حركة النهضة	05 مقاعد
حزب التجديد الجزائري	04 مقاعد
حركة الوفاق الوطني	04 مقاعد
التحالف الوطني الجمهوري	04 مقاعد
حركة الانفتاح	03 مقاعد
حركة الإصلاح الوطني	03 مقاعد
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	03 مقاعد
الحركة الوطنية للأمل	مقعدان
عهد 54	مقعدان
التجمع الوطني الجمهوري	مقعدان
التجمع الجزائري	مقعد واحد
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	مقعد واحد

المعطيات حسب الجنس

الأعضاء حسب الجنس	
الرجال	359
النساء	30
نسبة النساء	% 7.71

المعطيات حسب السن

الأعضاء حسب السن	
21 إلى 30 سنة	1
31 إلى 40 سنة	48
41 إلى 50 سنة	147
51 إلى 60 سنة	155
61 إلى 70 سنة	31
أكثر من 70 سنة	7

حصيلة المجلس الشعبي الوطني

72 عدد القوانين المصادق عليها خلال العهدة التشريعية السادسة 2007 – 2012

4200 عدد المواد القانونية المصادق عليها خلال العهدة التشريعية السادسة 2007 – 2012

303 عدد الجلسات العلنية المنعقدة خلال الدورات البرلمانية العشر إضافة إلى جلسة ضمت غرفتيه مجتمعتين يوم 12 نوفمبر 2008 خصصت للمصادقة على التعديل الجزئي للدستور الذي اقترحه رئيس الجمهورية طبقا للمادة 176 من الدستور

109 عدد اجتماعات مكتب المجلس

26 تعليمة عامة في مختلف المجالات

883 سؤالا كتابيا مطروح

713 سؤالا شفويا للحكومة

2165 مناقشة تعديلا مقترحا من النواب واللجان الدائمة

339 التعديلات المدرجة في الصياغة النهائية للقوانين المصادق عليها

330 وفدًا يتكوّن من نوّاب من مختلف الحساسيّات السيّاسية ومن موظفين بزيّارات إلى الخارج قصد المشاركة في منتديات برلمانية، والمحافل الدولية

30 % حصة المرأة من المقاعـــد

تحدد الدائرة الانتخابية بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الأمة بالحدود الإقليمية للولاية، ويحدد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية بمقعدين اثنين (2).

خلال المناقشة الثرية التي دارت بين أعضاء اللجنة والسيد ممثل الحكومة، وردا على تساؤلات واستفساراتهم، أوضح السيد ممثل الحكومة في بداية رده أن نص هذا القانون جاء بعد دراسة ونقاش واسع وثري على مستوى مجلس الوزراء، وتم تحديد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية على أساس معايير قانونية وسياسية.

وردا على السؤال المتعلق بالغموض الذي يكتنف تطبيق نسبة 30% التي نصت عليها المادة 2 من القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، في حالة حصول الحزب السياسي على مقعدين، أوضح السيد ممثل الحكومة ان قانون الانتخابات ينص على أن توزيع المقاعد يكون حسب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى، مؤكدا وجوب تخصيص النسب المحددة في المادة 2 من القانون العضوي الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة.

للاشارة فإن نص هذا القانون سيسمح بتمثيل أكبر لعدد السكان في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، في وقت تعرف فيه الساحة السياسية اعتماد أحزاب سياسية جديدة، كما سيسمح لا محالة بتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة لا سيما في تلك الولايات التي كانت تحوز على أربعة مقاعد فقط

كيف يمكـــن ربـــط منظومة التكويـــن المهني بعالم الشغل؟

في إطار جلسات الاستماع إلى السيّدات والسادة أعضاء الحكومة، التي تعقدها اللجان الدائمة للمجلس، نظمت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، مساء يوم الاثنين 09 أفريل 2012 جلسة استماع إلى السيّد وزير التكوين والتعليم المهنيين، حول واقع قطاع التكوين وآفاقه المستقبلية.
الجلسة ترأسها السيّد عبد الكريم قريشي، رئيس اللجنة وحضرها أعضاء من المجلس.

وقد تركزت مداخلة السيّد الوزير، حول واقع منظومة التكوين والتعليم المهنيين ببلادنا، والجهود التي يبذلها المشرفون على القطاع من أجل ترقيته والنهوض به. كما استعرض حصيلة ونتائج عملية الاصلاحات التي شهدتها هذه المنظومة خلال السنوات الأخيرة.

وأعقبت تدخل السيّد الوزير، مناقشة عامة طرح فيها السيّدات والسادة أعضاء المجلس، جملة من التساؤلات والانشغالات حول وضعية القطاع وسبل ترقيته وتدعيمه،لاسيما ما تعلق منها بعلاقة قطاع التكوين المهني مع عالم الشغل. وتكفل السيد الوزير بالإجابةعن تلك الانشغالات.

الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، صبيحة يوم الخميس 15 مارس 2012، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس.
خُصّصَتْ هذه الجلسة لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمة على أعضاء في الحكومة .

كما عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، صبيحة يوم الخميس 29 مارس 2012، برئاسة السيد محمود زيدان، نائب رئيس المجلس؛ وحضور السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

«الضريح الملكي الموريطاني».. هو ضريح الملكة كليوباترا زوجة يوبا الثاني الملك الأمازيغي الجزائري..

خليدة تومي

عبد القادر شنيني

شددت وزيرة الثقافة، السيدة خليدة تومي، خلال ردها على السؤال الشفوي الذي طرحه السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، الخاص ببرنامج الوزارة لترميم القصور القديمة بالمدن الجنوبية على غرار ترميمها لما يسمى ب»قبر المسيحية» أو «الرومية»، خاصة وأن هذه القصور تعيش تدهورا يومي خاصة وأنها شهدت بعض الترميمات الخارجية بينما بقيت بنيتها الداخلية في حالة يرثى لها، على أنه لم يسجل أي ترميم يخص الموقع السالف الذكر.

كما عادت الوزيرة لتصحح الاسم الخاطئ المتداول عند العامة بسبب الرسومات الصليبية المخطوطة على جدرانه، ب «قبر المسيحية» أو «الرومية» وأكدت في هذا السياق أن التسمية الحقيقية هي «الضريح الملكي الموريطاني» انتسابا لمنطقة رومانية، وهو ضريح الملكة كليوباترا زوجة يوبا الثاني الملك الأمازيغي الجزائري الذي كان عضوا بمجلس العقال الرومي والذي كان ما يميزه عن غيره ثقافته الواسعة.

وما قامت به الوزارة فيما يخص هذا الضريح، على حد تأكيد الوزيرة أنها صنفته ضمن قائمة التراث الوطني والتراث العالمي وسيتم في الأجال اللاحقة ترميمه.

وفي سياق آخر، أشارت السيدة خليدة تومي أن من أولوية الوزارة المسطرة هو التكفل بالتراث الاسلامي والنوميدي، اللذين عمل الاستعمار جاهدا على طمسهما وتناسيهما. هذا إلى جانب ادراج مخطط احياء تراث الحركة الوطنية وحرب التحرير.

لا ترميم لقصور الجنوب دون تصنيفها ضمن قائمة التراث الوطني والتراث العالمي

أما عن قصور الجنوب، فقد أوضحت الوزيرة أن السند القانوني الذي يحدد صلاحيات الوزارة لا يعطيها أحقية التدخل في المباني، فالوزارة شأنها شأن أي وزارة ثقافة عبر العالم لها صلاحية التدخل في المعالم المصنفة فقط دون غيرها.

وأما عن التصنيف، فتتخذ الحماية القانونية له ثلاث أشكال: التصنيف على قائمة التراث الوطني والحماية من خلال الحظائر الثقافية، والتصنيف عبر القطاعات المحفوظة شأنها شأن المدن الشمالية والجنوبية.

أما بخصوص قصور بعض المدن الجنوبية، فقد قالت السيدة تومي أن مصالح الوزارة قد تمكنت من تصنيفها كقطاعات محفوظة، ولأول مرة يحدث هذا في تاريخ الجزائر، ويتمثل الأمر في قصر واد ميزاب حيث صنف عام 2005، وقصر تمرنا بالواد عام 2009، وقصر الأغواط عام 2011، وبنفس السنة قصر ورقلة. بينما يبلغ عدد القصور المصنفة كمعالم عشر، شأن قصر متليلي، والقرارة والمنيعة..

وإن كانت عملية الترميم التقني من صلاحيات كل ولاية إلا أن وزيرة الثقافة أكدت أن وزارتها توصي جاهدة القائمين على العملية على ضرورة اخضاع العملية للمكاتب التي فيها مهندسين معماريين مختصين في التراث، والمعتمدين من الوزارة. وأن تكون المؤسسة المكلفة بالترميم مختصة في الميدان.

وفي ذات السياق، تأسفت الوزيرة في أن الكثير من الولايات لا يحترمون الأمر حيث يتم تسليم عمليات الترميم لغير المختصين مما يؤدي إلى نتائج غير مرضية قد تحدث تغيير غير ملائم على المعالم التاريخية.

غيليزان

انجاز محطتين لمعالجة المياه وتحلية مياه البحر لتوفير المياه

عبد المالك سلال

عياد أحمد

عبد القادر زروقي

سؤال السيد عبد القادر زروقي، عضو مجلس الأمة، الذي مفاده تخبط ولاية غيليزان في مشكل المياه الشروب رغم توفرها على ثلاث سدود بمخزون هائل، أوضح وزير الموارد المائية، السيد عبد المالك سلال، أن الولاية قد عرفت خلال العشرية الماضية تطورا كبيرا في مؤشرات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، حيث بلغ الانتاج اليومي 135ألف متر مكعب، الأمر الذي سمح برفع الحصة لكل مواطن من 100 لتر سنة 2000 إلى 176 لتر حاليا كمعدل على مستوى بولاية غيليزان مقارنة ب 175 لترا على المستوى الوطني.

وأرجع وزير المياه التطور الذي شهدته الولاية إلى عدة مشاريع منها: تدعيم التزويد بالمياه الصالحة للشرب في 12 بلدية في جنوب الولاية ب134ألف متر مكعب يجلب من سد قرقار. وتزويد المنطقة ب8000متر مكعب من سد كراميس لفائدة ثلاث بلديات من منطقة الظاهرة، وتزويد بلدية سيدي ساعد وعين الرحمة انطلاقا من مجمع من الآبار العميقة، وتدعيم التزويد بمنطقة الرنكة وسيدي يعقوب انطلاقا من سد سيدي يعقوب في ولاية شلف، كما أن الولاية ستشهد انجاز لسد جديد في المنطقة.

وفيما يخص اضطرابات التوزيع التي عرفتها المنطقة في الصائفة الماضية، فقد أرجعه السيد عبد المالك سلال إلى تغير نوعية المياه على مستوى سد سيدي امحمد بن عودة الممون الرئيسي للولاية وقد تم التحكم في الوضع وعودة الأمور إلى طبيعتها.

وفي ذات السياق، وتفاديا لهذا النوع من الحوادث، أكد المسؤول الأول على قطاع المياه أن الولاية وبلديتان مجاورة لها، قد دعمت بانجاز مشروع يشمل 18 نقب و35كم من القنوات لتوفير 11ألف متر مكعب من المياه العامة.

كما أحاط ذات المتحدث الحضور أن التركيبة البيولوجية والفيزيائية على مستوى الجزائر أو أي دولة أخرى في العالم لا تتطلب تمرير المياه الشروب على محطات التصفية، بل يتم الاكتفاء بمعالجة كميائية بالكلور مع التأكيد على أن المياه الموزعة بها المعايير العالمية وغير مضرة بالصحة.

واختتم ذات المجيب بالاعلان عن انجاز محطتين لمعالجة المياه بالولاية. كما أن تحلية مياه البحر ستوفر حصة يومية إضافية تقدر ب150 الف متر مكعب يوميا حيث تجري عملية توصيل هذه المياه بالشبكة الرئيسية للولاية.

في الختام ذكر السيد عبد الماك سلال أن حصة كل مواطن بولاية تندوف مقدرة ب500 لتر وهو مؤشر إيجابي مقارنة بالمتوسط الوطني.

تندوف

المياه مطابقة للمعايير..

نفى وزير الموارد المائية، السيد عبد المالك سلال، عدم مطابقة مياه ولاية تندوف للمعايير الصحية والفيزيائية والكميائية، وإن كان ذوقها به مرارة، وذلك توضيحا لسؤال طرحه عياد أحمد، عضو مجلس الأمة، حول فرضية وجود نسبة من النترات في مياه الولاية.

في ذات السياق، وتحسينا للمذاق، أوضح المسؤول الأول على قطاع المياه أنه تقرر إنشاء محطة لنزع المعادن كلفت بإنجازها المؤسسة الجزائرية للمياه وذلك في الآجال القريبة.

كما أشار ذات المتحدث، إلى أن عملية البحث والتنقيب عن موارد مائية جديدة قد أوكل للوكالة الوطنية للموارد المائية التي أنجزت خمس عمليات: إنجاز دراسة جيوفيزيائية لمنطقة أم العسل وحاسي خبي، وإنجاز أنقاب استطلاعية بضواحي حاسي خبي على أعماق تتراوح بين 400 إلى 600 متر، وإنجاز نقب استطلاعي بعمق 2300م طولي بحاسي عبد الله، واستغلال مناقب استطلاعية منجزة بحسي خبي للتمويل بمياه الشرب على قناة طولها 35كلم، وإنجاز نقب ملاحظ لمراقبة مستويات المياه في الخزانات الأربعة الموجودة في المنطقة.

متاحف «المجاهد» و «الشهيد» مفتوحة أمام الجميع

محمد الشريف عباس

كمال بلخير

نفى وزير المجاهدين، السيد محمد الشريف عباس أن تكون متاحف المجاهد والشهيد مغلقة أمام الزوار، وذلك ردا على تساؤل السيد حد مسعود عمار الذي طرحه نيابة عنه السيد كمال بلخير، والذي طرح اشكالية ضم تسيير المتحف من قبل المتحف الوطني للمجاهد والشهيد حتى لا تظل مغلقة أمام الزوار والباحثين عبر مختلف الولايات خاصة وأن البلاد مقبلة على مرحلة جديدة من الانفتاح الإعلامي السمعي البصري المكتوب والالكتروني كما أن الجزائر تشهد في الآونة الأخيرة نشر الغسيل على صفحات الجرائد فكيف سيكون الحال عندما ينشر بالصوت والصورة على المباشر؟

وفي مستهل حديثه ذكر وزير المجاهدين بحقيقة أن مسألة حماية التراث التاريخي والثقافي للمقاومة والثورة التحريرة تشكل احدى أهم عناصر السياسة الوطنية المناطة بالقطاع، وللالمام بكل جوانبها اعتمدت الوزارة مقاربة متكاملة ومتعاقدة تترابط حلقاته فيما بينها لتوفر مجتمعة للاجيال العدة المعرفية التي تستمد منها ما يوقض الضمير ويؤهلها لأداء رسالتها اتجاه أترابها وعصرها، من جهة، وتجنبها الوقوع فريسة المرجعيات المستعارة، من جهة أخرى.

وفي ذات السياق، أكد وزير المجاهدين على أن المؤسسات المتحفية والتخليدية تعد من أهم مرتكزات السياسة الوطنية المشار إليها. وقد حظيت باعتبارها مستودع ذاكرة الثورة التحريرية باهتمام واضح على مستوى رمزيتها والنصوص الناظمة لها وفي طبيعة هيكلتها الداخلية وفي دينامية توسعها الأفقي، فمن حيث رمزيتها فقد صنفها القانون لعام 1999 المتعلق بالمجاهد والشهيد، ضمن رموز ثورة التحرير الوطني.

وأشار المسؤول الأول عن وزارة المجاهدين أن النصوص التنظيمية التي تحكم سير المتاحف قد أخضعت للمراجعة قصد مواكبة الديناميكية التي يشهدها القطاع والتطور الحاصل في الحقول المعرفية والمتحفية والثقافية، وكذا التوسع الذي طال الهياكل المتحفية كما ونوعا، كما اتسع ميدان الاهتمام ليشمل إلى جانب الثورة التحريرية المقاومة والحركة الوطنية.

فبموجب المرسوم التنفيذي المتمم للمرسوم المتعلق بمتحف المجاهد والشهيد أوضح ذات المتحدث أنه تم انشاء متاحف جهوية بعدد من الولايات التاريخية الستة وألحقت بمتاحف جهوية. وبموجب القرارات الوزارية المشتركة المؤرخة في 2008 و2010 تم تحديد على التوالي التنظيم الداخلي للمتحف الوطني للمجاهد وتصنيف المتاحف الجهوية وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة لها وكذا تصنيف المتحف الوطني للمجاهد وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة له، إضافة إلى قرارات إنشاء المتاحف الولائية الملحقة بالمتاحف الجهوية وسير هذه المتاحف.

كما أشار الوزير أنه تم تزويد هذه المتاحف بمجالس علمية وتقنية تضم هذه الأخيرة في تشكيلاتها كفاءات جامعية وباحثين ومهنيين مكلفين بإبداء الآراء والاقتراحات والتوصيات حول المسائل التي تنظم نشاطات المؤسسات المتحفية لاسيما مشاريع البحث المختلفة لأن الفاعلية تقتضي أن يكون الفعل توأما للنص وقد توسعت الخريطة الوطنية للمتاحف بإنجاز وتجهيز خمس متاحف جهوية وأربعين متحفا ملحقا بها.

برامج لحماية الساحل الجزائري من التلوث

محمد الطيب العسكري

شريف رحماني

وأما عن السؤال الذي طرحه السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول اشكالية تفاقم تلوث حوض البحر الأبيض المتوسط والاجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية لحماية الساحل الجزائري وبرنامجها ومنهجيتها للعمل لأجل ذلك بالتنسيق مع دول البحر الأبيض المتوسط، فقد أكد وزير التهيئة العمرانية والبيئة السيد شريف رحماني أن برنامج الحكومة تطرق إلى عدة ميادين فقد تمت المصادقة عام 2002 على القانون المتعلق بحماية الساحل وتنميته.

وفي الميدان العملي، أي في إطار تطبيق القانون السالف الذكر، قامت الحكومة ببعث عدة عمليات استراتيجية تتمثل في إنشاء المحافظة الوطنية للساحل المزودة بملحقات على مستوى 14 ولاية ساحلية مكلفة بتنفيذ سياسة تشاورية مع الجماعات المحلية والجمعيات وإنشاء الصندوق الوطني للساحل.

كما قامت الحكومة بمعية السلطات المحلية والجمعيات بمسح وجرد 1600كلم من غرب إلى شرق البلاد وتشخيص كل ما هو هش بهذه المناطق. كما تم تصنيف ثلاث حظائر وطنية طبيعية بالاضافة إلى جزر كمحيطات طبيعية، وإعداد أربعة عشر مخططا لتهيئة الشاطئ، وإنشاء ثلاث متاحف بحرية.

وعن التعاون الدولي حول الموضوع ذكر السيد شريف رحماني أن الجزائر قد انضمت إلى اتفاقية برشلونة وصادقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في أفريل 2004 وهي حاليا في موقع رئاسة هذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات مما يعكس نفوذ الجزائر في هذا الإطار. كما تم اطلاق عدة مشاريع منها اعداد برنامج وطني لتقييم التلوث البحري للمصدر البري والتحكم فيه.

وفي إطار المؤتمر الوزاري للبيئة 5+5 الذي عقد في وهران، أشار ذات المتحدث إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق على انشاء مرصد للبحر الأبيض المتوسط. كما سعت الجزائر إلى تحضير قاعدة بشرية متخصصة في الميدان حيث تم تكوين العديد من المهندسين والإطارات والجمعيات المحلية البلدية وذوي الاهتمام حول قضايا التلوث وتلوث البحر الأبيض المتوسط.

للاشارة أوضح السيد محمد الطيب العسكري كتعقيب على رد الوزير أن ما أثار حفيظته لطرح السؤال هو التقرير الذي جاء به عضو من مجلس الشيوخ الفرنسي حول تلوث البحر الأبيض المتوسط والذي اكتنف مضمونه تناقض واضح واتهم فيه الجزائر بأنها من الدول المتسببة في التلوث بضخها لما يقرب عن عشرة آلاف طن سنويا من تصريفات النفط.

النصوص تحرص على المحافظة على العقار الفلاحي

رشيد بن عيسى

عبد الرحمن يحيى

من جانبه، أوضح وزير الفلاحة، السيد رشيد بن عيسى ردا على سؤال السيد عبد الرحمن يحيى حول الاجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على العقار الفلاحي لاسيما التابع للقطاع الخاص حتى لا يستغل في مجال غير لائق، أن النصوص القانونية والتنظيمة قد عالجت هذا العنصر باعتباره عنصرا حيويا وأساسيا في النشاط الاقتصادي، وقد سعت في مجملها إلى تصور الاستغلال الأمثل والعقلاني للأراضي الفلاحية والسبل الكفيلة بحمايتها.

وفي هذا السياق ذكر الوزير بقانون التوجيه الفلاحي الصادر في 3آوت 2008 والذي ينص في مادته على أن أدوات تأطير العقار الفلاحي تطبق في نفس الوقت على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة. ففي مادته 20 و22 ينص القانون على الزامية الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية وعدم تغيير وطبيعتها الأولى.

كما ذكر السيد رشيد بن عيسى بالمرسوم التنفيذي لـ15 ديسمبر 1997 المعدل في بعض أحكامه بموجب المرسوم التنفيذي ل20 فبراير 2012 الذي سيفعل كل الآليات التي تضبط الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، خاصة تلك التابعة للخواص للحفاظ عنها. ماعدا تلك التي يتم استغلالها للصالح العام في انجازات اجتماعية أو اقتصادية غير ذلك تقوم المصالح الفلاحية بأخذ الاجراءات القانونية لردع من لا يحترم نصوص القانون.

لضعف معدلات الفوائد على الادخار

الجزائريون يفضلون الاستثمار على المدى الطويل والمتوسط

كريم جودي

ابراهيم بولحية

ذكروزيرالمالية،السيدكريم جودي، إجابة عن سؤال السيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة، الذي طرحه نيابة عنه السيد ابراهيم بولحية، عضو مجلس الأمة، حول حقيقة توجه الجزائريين للتوفير والادخار والإجراءات المتخذة من قبل السلطات لتشجيعه وأثره على الاقتصاد الوطني، أن عمليات الادخار والتوفير يمكن أن تأخذ أشكالا متنوعة من توظيف الأموال والادخار البنكي والتوظيف في أسواق المال، والادخار عن طريق التأمين على الأشخاص.

وأضاف السيد جودي أن القسم الأكبر للادخار في الجزائر مسجل لدى النظام البنكي حيث بلغت ودائع الأشخاص لدى البنوك في نهاية 2011 مبلغ 2000مليار دينار جزائري و40% من هذه التوفيرات ودائع، حيث أن 800مليار دينار جزائري منها مسجلة لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خاصة بعد تحسن مستوى الوطني للأجور.

وأرجع المسؤول الأول على وزارة المالية ميل المواطن الجزائري للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لارتباطه بتوفير السكن، مما يفسر أن المواطن الجزائري يفضل الاستثمار على المدى الطويل والمتوسط في حالة ضعف معدلات الفوائد على الادخار.

وأما عن الادخار الذي يأخذ شكل أسهم وسندات التي يتم إصدارها في إطار السوق المنظم للأوراق المالية فقد أشار وزير المالية في هذا الصدد أنه تم تسجيل نجاح عمليات إصدار قروض سندية بين سنة 2004 و2009 بما يقرب 230مليار دينار جزائري ونجاح رفع رأسمال شركات آليانس للتأمينات في سنة 2010 بمبلغ 1.4 مليار دينار جزائري مما أكد حسب ذات المتحدث أن هذه العمليات في السوق المالية أكدت ميل الجزائري نحو عمليات توظيف الادخار في الأوراق المالية غير أن عرض الأموال المالية غير كافي بالنسبة لتطلعات المدخرين تم الشروع في إصلاح السوق المالية لتحسين آدائه بالنسبة للمدخرين للتركيز على فتح برصة الجزائر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من جلب الموارد طويلة الآجال وفتح السوق على متعاملين جدد وتحديد برنامج وطني لاصدار الأوراق المالية إن الهدف المنشود من هذا الاصلاح هو رفض التمويل المباشر للاقتصاد ومضاعفة فرصة الاستثمار للمدخرين.

كما أشار الوزير إلى إدخار التأمينات التي سيساهم مستقبلا في تعبئة وتطوير الادخار لأشخاص عن طريق التأمين على الحياة والتقاعد بصفة أكثر ملائمة لاحتياجات المدخرين كما تم أخذ إجراءات لتمكين شركات التأمين من القيام بهذا الدور، فيتم انشاء فروع متخصصة التي بدأت في النشاط ربط العلاقة بين البنك والتأمين التي تمكن البنوك من فرصة لتسويق عقود التأمين عبر شبكات البنوك، اعفاء جبائي للتأمين على الحياة.

رفع مستوى الاستثمار .. وتنوع مصادر الدخـــل

خميسي شخاب

وحول الأزمة المالية التي عرفتها الدول الأوربية مؤخرا ومدى تأثيرها على بلادنا ذكر وزير المالية السيد كريم جودي على سؤال السيد خميسي شخاب، عضو مجلس الأمة ، أن الأزمة المالية الحالية التي تعرفها الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية هي أزمة ديون سيادية. وتحاول الدول الأوربية تجاوز هذه الأزمة من خلال برامج تقشف مالي.

وفي حالة عدم تجاوز هذه الأزمة، فقد أكد وزير المالية أن ذلك سيؤدي إلى انكماش في الطلب على المنتجات الطاقوية، مما يبين أن تأثير هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني يكمن في امكانية تراجع قيمة أسواق النفط العالمية وانخفاض عائدات من النقد الأجنبي والجباية النفطية بالاضافة إلى ذلك هناك مخاطر افلاس المؤسسات التي نتعامل معها ومخاطر تضخم وكذا صعوبة وصول المنتوجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

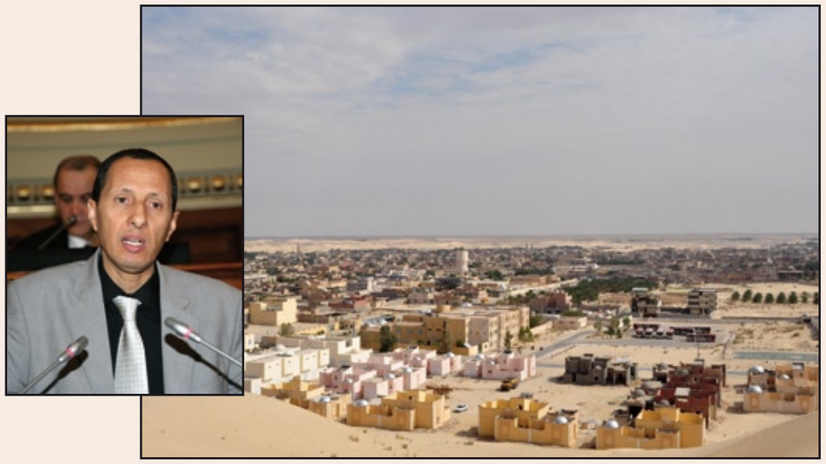

بد الله بن التومي

شروط الاستفادة من العقار الموجه للاستثمار

وفي رده على سؤال شفوي للسيد عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد عمار حد مسعود والمتعلق برفع التجميد عن المادة 11 من المرسوم التنفيذي ل23 نوفمبر 1991 الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وكيفية ضبطها وتسييرها بتعليمة صادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية تحمل رقم 8309 وذلك قصد تحرير الملفات الخاصة بالتنازل لفائدة الولايات والبلديات والهيئات والمؤسسات العمومية والاقتصادية والجمعيات أشار السيد وزير المالية أن التجميد تقرر من السلطات العمومية سنة 2008 والتي كانت تهدف إلى منح العقار الموجه للاستثمار على أساس الامتياز الغير القابل للتحويل إلى تنازل فقط.

وفيما يتعلق برفع التجميد عن أحكام المادة 11، أوضح وزير المالية أنه تنفيذا للقرارات المتخذة مؤخرا فإن الملفات التي كانت محل ترخيص بالتنازل عنها كليا قبل 1 سبتمبر 2008 سيتم تسويتها على أساس عقود تنازل وأعطيت تعليمات في هذا الشأن للمصالح الولائية لأملاك الدولة .

وفيما يخص الملفات التي لم تكن محل ترخيص بالتنازل قبل الفاتح من سبتمبر 2008 والتي لم يتم تسديد سعر التنازل عنها فستتم تسويتها وضعية الهيئة المعنية من طرف مصالح مديرية الأملاك الوطنية حسب طريقة امتياز غير قابلة للتنازل وفيما يخص حالة الآراضي المحصورة المنصوص عليها في المادة 11 تم رفع التجميد ويمكن مواصلة عملية التنازل من طرف مصادر أملاك الدولة بعد دراسة وتسريح مسبق من طرف الوزير المكلف بالمالية.

أما فيما يخص طلبات العقار الصادرة عن الهيئات التي تنوي إنجاز مشاريع الاستثمار التجاري الترقيات العقارية سيتم التكفل بها حسب الامتياز الغير قابل للتنازل على أساس قرار من الوالي بعد استشارة لجنة ترقية الاستثمار والضبط العقاري.

وعن المدة الزمنية للاستمرار هذه الأزمة فيتوقف على مدى نجاح برنامج التقشف الحالية في أوربا وإن كانت هذه الأخيرة ترمي فقط إلى بلوغ أهداف مالية واعادة بعث النشاط الاقتصادي بينما ستظل الأزمة مصدر توتر كبير اقتصاديا واجتماعيا ومصدر قلق بالنسبة للجزائر، الأمر جعلنا نتخذ عدة خطوات من أجل التقليل من آثار تقلبات الطلب على النفط ومن هذه التدابير اعادة تشكيل احتياطات الصرف إلى مستوى يعادل حاليا ثلاث سنوات من الواردات، تأسيس صندوق ضبط الايرادات لتحسين فائدة لسعر بفوق 37 دولار للبرميل ويمكن هذا الصندوق من تمويل الخزينة لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، في نفس الوقت مستوى المديونية الداخلية تعطي امكانية للتمويل الداخلي للميزانية، الدفع المسبق للديون الخارجية..

وان اعتبر ذات المتدخل أن الرد الهيكلي يكمن في قدرة مؤسستنا على الرفع من استثماراتها وانتاجها وضمان تنويع مصادر دخلها.

سكيكدة قطب اقتصادي

عمار تو

نفى وزير النقل، السيد عمار تو، وجود مشروع استفادة ولاية سكيكدة من مطار وذلك جوابا على سؤال السيد كمال بلخير، عضو مجلس الأمة الذي كان مفاده أن السلطات المحلية بولاية سكيكدة قد أطلقت منذ سنوات وعدا بإنجاز مطار بنواحي دائرة بن عزوز ولم تظهر منذ ذلك الحين أي بادرة تشير للموضوع.

بينما أكد المسؤول الأول على قطاع النقل وجود مشروع مدرج لإقلاع الطائرات وذلك للخدمات الفلاحية والصحية وخدمات أخرى خدمة لاحتياجات سكيكدة باعتبارها قطبا اقتصاديا مهما.

كمال بلخير

77 وسيلة نقل حديثة

عبد الكريم قريشي

وحول تفاصيل تصريح وزير النقل في احدى الزيارات الميدانية حول اقتناء قطارات خاصة بالمسافات البعيدة والتي طرحت في سؤال شفوي للسيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد لزهاري بوزيد، ذكر السيد عمار تو بالوضعية المزرية التي كانت عليها شركة السكة الحديدية للنقل في جوان 2009 أي سنة بعد تعيينه على رأس الوزارة والتي سجل فيها تراجع في عدد المسافرين وتراجع في حجم البضائع المنقولة وجاهزية محدودة للعتاد وعدد غير متناسب مع الوضعية.

فقامت الوزارة أولا بتطهير الوضعية وذلك على مرحلتين: المرحلة الأولى اتخذ قرار آني لتجميد (المكشوف) المقدر بحوالي 15مليار دينار جزائري، واتخذ قرار ثان بتجميد مكشوف إضافي يقدر

ب6ملايير أخرى ليصل بذلك المجمول إلى 21 مليار، في انتظار استكمال الملف الذي يخص التطهير المالي للمؤسسة والذي شُرع في انجازه منذ جوان 2009.

هذا كما قررت الوزارة حسب تصريحات ذات المتحدث تمويل وتغطية الأموال المتداولة لتسيير المؤسسة بما فيها مخزون قطاع الغيار، وتمويل وصيانة العربات والقاطرات، وتمويل عتاد جديد للقاطرات والقطارات بمبلغ 120 مليار دينار جزائري.

فقد اقتنت المؤسسة 20 قطارا كهربائي للمسافات الطويلة و17 قطار ديزال ذو الدفع الذاتي للمسافات الطويلة و20 قاطرة كهربائية و20 عربة بمراقد للمسافات الطويلة كلها موزعة تماشيا والمشاريع الكبرى المنتظر إنجازها.

جمال قيقان

مكانة المسنين بين أحضان ذويهم

سعيد بركات

سؤال شفوي وجهه السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة إلى السيد وزير التضامن الوطني والأسرة وتعلق بدار العجزة التي أنشئت من طرف ولاية مسيلة والتي أصبحت اليوم تعاني عجزا كبيرا لانعدام ميزانية خاصة بها.

بهذا الشأن ذكر وزير التضامن الوطني والأسرة، السيد سعيد بركات، أن ولاية مسيلة لجأت عام 1998 إلى اللجوء إلى هيكل لجمع المشردين والفاقدين للأهلية وكبار السن ثم سلمت الهيكل للبلدية لتتكفل به سنة 2003، غير أن امكانيات هذه الأخيرة المحدودة حال دون قدرتها على تسييره مما استوجب تدخل الوزارة في 2009، غير أن وضعية الهيكل الذي يمثل مجرد عنابر أجبر ترحيل الكثير من قاطنيها إلى دار صغار المكفوفين للعيش في ظروف مقبولة بينما حول آخرون إلى الولايات المجاورة بينما عاد البعض الآخر للعيش مع ذويهم وفضل البعض البقاء فيها قصد الحصول على سكن اجتماعي.

ولأن سياسة الوزارة هو السعي الدائم إلى إرجاع كبار السن إلى أحضان ذويهم فقد أكد السيد بركات أن الوزارة ولعدم قدرتها على ترميم هيكل دار العجزة اقترحت تحويل كبار السن الذين لم تتمكن من إعادتهم لذويهم لسبب أو لآخر إلى للولايات المجاورة التي لم تستغل قدراتها إلا 50 %. لتبقى دراسة بناء دار للعجزة بولاية مسيلة كحل أخير.

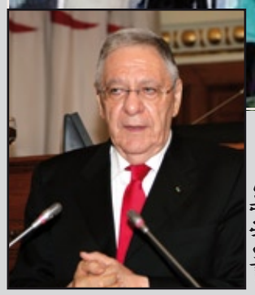
جمال ولد عباس

التكفل بمرضى السرطان والأمراض العقلية

عبد القادر شنيني

ذكر وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، السيد جمال ولد عباس، ردا على سؤال شفوي للسيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، المتعلق بمرضى السرطان ومعاناتهم في التنقل الدائم بين الولايات لانعدام الامكانيات على مستوى ولاياتهم الست الأخيرة فيما يتعلق بمحاربة السرطان فبينما كانت الجزائر ما قبل 2000 تحصي أربع مراكز فقط لمحاربته في كل من وهران والجزائر وقسنطينة وعين النعجة فقد أنشئت مراكز أخرى في كل من ورقلة والبليدة وعنابة وسطيف وسيدي بلعباس وتيزي وزو.

وأشار الوزير في ذات السياق أن المخطط الجزائري لمكافحة السرطان هو على مستوى المخططات العالمية فقد فتحت خلايا لاستقبال المرضى وملفاتهم والتكفل بالإجراءات التابعة لذلك وتبلغ مصالح العلاج الكيميائي 182 مصلحة وهناك مخطط لتكوين أطباء عامين في اختصاصات عدة تخص مرض السرطان ويسد بذلك العجز المسجل بها.

وإن تحفظ الوزير في سياق متصل حول قضية التشخيص المبكر لمرض سرطان الثدي وذلك استنادا لدراسات متقدمة أوضحت أن التشخيص أمر دقيق للغاية ولا يمكن أن يسند لغير المختصين وإلا نتائج ذلك ستكون وخيمة على المرضى.

من جهة أخرى وإجابة عن الشطر الخاص بالأمراض العقلية وافق الوزير السيد عبد القادر شنيني، حول عدد الأسرة التي بلغت 3000سرير في عهد الاستعمار في كل من البليدة ووهران والبويرة وسور الغزلان وقسنطينة والعاصمة موضحا أنها كانت جلها مخصصة للمعمرين بينما كان الجزائريون يوجهون للملاجئ، غير أن الجزائر تداركت الوضع غداة الاستقلال وقامت بمجهودات جبارة سواء من حيث الإمكانيات المادية والأجهزة الجديدة وتكوين الأطباء والشبه الطبي وأخصائي علم النفس.

وقد بلغ عدد مصالح الأمراض العقلية حسب ذات المتحدث 68 مصلحة و4800 سرير و129 مركزا مؤقتا للأمراض العقلية و18 مركز قيد الانجاز و14 مركز لمعالجة المخدرات، وذلك تحت إشراف 615 أخصائي في الأمراض العقلية و150 طبيب عام في ذات الاختصاص و1368 أخصائي في علم النفس و2122 ممرض فيما عرفت الجزائر ولأول مرة اختصاص الأمراض العقلية للأطفال حيث بلغ المختصون فيه 43 أخصائي و20 طبيب عام استفاد من تكوين متخصص.

النشاط الخارجي

رئيس مجلس الأمة بالكويت..

شارك السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على رأس وفد برلماني يضم أعضاء من مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني، في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي، المنعقد بالكويت يومي 05 و 06 مارس 2012.

وفي تدخله يوم الاثنين 5 مارس 2012، في الجلسة الصباحية، أمام المؤتمرين قدم رئيس مجلس الأمة صورة متكاملة عن مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، والاستعدادات الجارية للانتخابات التشريعية.

كما تناول الأوضاع العربية الراهنة، فأكد على أهمية التضامن العربي خدمة لقضايا أمتنا، وركز على ثبات الموقف الجزائري في معالجة الأوضاع في العالم العربي، وضرورة الاحتكام إلى الحوار المسؤول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفض كل التدخلات الخارجية.

وعلى هامش جلسات المؤتمر، التقى السيد عبد القادر بن صالح مع عدد من رؤساء البرلمانات العربية المشاركين و الأمين العام للإتحاد البرلماني الإفريقي.

موقف الجزائر يقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.. ويدعو إلى حل الأزمات بالحوار..

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس الأمة الكويتي؛

السيدات والسادة رؤساء البرلمانات المشاركة؛

السيد الأمين العام للاتحاد والبرلمان والعربي؛

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل.

يسعدني والوفد المرافق لي أن نشارك في أشغال هذا المؤتمر الذي تحتضنه دولة الكويت هذا البلد الشقيق.. الذي تربطه بالجزائر وشعبها علاقات أخوية راسخة.

ويشرفني أن أتقدم بهذه المناسبة بالتهنئة لمعالي الأستاذ أحمد عبد العزيز السعدون الذي انتخبناه من فترة لرئاسة إتحادنا وأهنئه أيضا على ثقة انتخابه على رأس مجلس الأمة الكويتي، وكل أعضاء البرلمان الجديد، منوهين بالتجربة البرلمانية الكويتية الرائدة..

بودي أن اتوجه بالشكر لمعالي السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيس الاتحاد على ما قام به من جهد في سبيل تفعيل دور الاتحاد بما يخدم قضايا أمتنا العربية.

كما لا يفوتنا التنويه بمجهودات الأمانة العامة للاتحاد في التحضير لهذا المؤتمر.

السيد الرئيس،

ينعقد المؤتمر الثامن عشر للاتحاد البرلماني العربي في ظل أوضاع عربية ودولية لها دلالاتها التي لابد وأن نتوقف عندها باعتبارنا أعضاء في مؤسسات تتولى شؤون الأمة.

لقد جاء جدول أعمال المؤتمر مركزا حول القضايا التي تشكل محور الاهتمام في عالمنا العربي، والتي شملت الوضع العربي الراهن والحراك الشعبي، ودور البرلمانيين في سن التشريعات لإحداث فرص عمل تسهم في تقليص البطالة ونشاطات البرلمانات حول شؤون المرأة والطفل.

السيد الرئيس،

لقد تميزت السنة الماضية 2011 بحراك شعبي واسع أدى إلى تغييرات جذرية في بعض الدول العربية الشقيقة تتج عنها بروز قيادات جديدة تتمنى لها كل التوفيق في تحقيق طموحات شعوبها المشروعة

إن الجزائر إذا تبارك مطالب شعوبنا في سعيها لتحقيق المزيد من الحرية والديمقراطية والحكم الراشد لتأمل في، أن يتم تحقيق آمال هذه الشعوب في المزيد من التقدم والرفاه.

السيد الرئيس،

إن موقف الجزائر من القضايا التي تعرفها الساحة العربية قام ويقوم دائما على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب والرفض المطلق لأي تدخل أجنبي مهما كان. ويدعو باستمرار إلى حل كل الأزمات مهما تعقدت بالحوار العقلاني بين مختلف الأطراف، كما يرفض كل أنواع العنف وإراقة الدماء من أي جهة من جهات الصراع، وتأمل الجزائر، في هذا الصدد، أن تستمر الجهود العربية المبذولة وكذلك الدولية للتوصل إلى حل يجنب سوريا الشقيقة ويلات الفتنة والتدمير ويوقف إراقة الدماء.

في سياق آخر غير بعيد تعرفه منطقتنا حيث تشهد منطقة الساحل الإفريقي تطورات خطيرة قد تجم عنها مضاعفات سلبية على المنطقة كافة نتيجة استفحال ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة على نطاق واسع في أنحاء المنطقة.

إننا نريد لفت الانتباه لهذه الظاهرة وندعو إلى أن يولى الموضوع كل عنايتنا لما له من علاقة مباشرة على استقرار كافة بلدان منطقتنا خاصة وأن الارهاب ليس له حدود ولا جنسية ويتوجب على الجميع التعاون من أجل استئصاله.

السيد الرئيس،

إن إدراج النقطة المتعلقة بالوضع العربي الراهن، كبند رئيسي في جدول أعمال مؤتمرنا هذا ينسجم مع التوجه الذي تبناه إتحادنا في مؤتمراته السابقة بخصوص التأكيد على التضامن العربي وتنقية الأجواء العربية، الأمر الذي يجعلنا اليوم أكثر حرصا على هذا التضامن ليس فقط في مواجهة التحديات الخارجية

ولكن أيضا –وهو الأهم– في تدعيم عملنا كبرلمانيين من أجل التواصل والتنسيق لمعالجة قضايانا العربية.

السيد الرئيس،

إن بلادي شهدت خلال الشهر القليلة حراكا سياسيا إيجابيا ونقلة نوعية على درب استكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي باشرتها منذ أواخر الثمانينات وأخذت دفعا جديدا منذ تولي فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قيادة البلاد سنة 1999، فشملت الإدارة والتعليم والعدالة وهاهي الجزائر اليوم تباشر إصلاحات سياسية عميقة مستقاة من المشاورات الواسعة التي شملت كل القوى الحية في البلاد، قبل أن تتم صياغتها في مشاريع نصوص قانونية تمت مناقشتها والمصادقة عليها من طرف البرلمان بغرفتيه.

وتهدف هذه الاصلاحات لتحقيق التكامل مع التطور النوعي الذي عكسته عملية التنمية الشاملة على فئات الشعب الجزائري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تمت في الفترة الراهنة مباشرة التحضيرات لتنظيم الانتخابات التشريعية التعددية المقررة في ماي القادم وفقا للنصوص القانونية الجديدة المتعلقة خاصة بالأحزاب والانتخابات، والتي وفرت لها سلطات بلادي كل أسباب النجاح لتجري في كنف الشفافية الكاملة، وبحضور المراقبين الدوليين، ومن جملة المهام المنوطة به، فإن البرلمان الجديد المنتخب سيتكفل على وجه الخصوص بتعديل الدستور في إطار إستكمال مسار الاصلاحات السياسية.

أما فيما يخص بالتحديات الأخرى ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنصوص عليها في جدول أعمالنا، كالبطالة والأمومة والطفولة، فإننا نعتقد بأنه يتوجب علينا دراستهما بعمق وإقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها.

ويجدر التنويه في هذا الإطار، بأن الجزائر تعمل منذ سنوات على الحد من البطالة، مما أدى إنخفاض معدلها من 28 بالمائة في التسعينات إلى 10 بالمائة خلال هذه السنة.

وحظيت المرأة التي تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري بالمزيد من الإهتمام بموجب التعديل الدستوري في 2008، حيث خصص لها من 20 إلى 50% من المناصب الإنتخابية ضمن المنتخبة.

كما تولي الجزائر عناية كبيرة بالطفولة والأمومة عبر مختلف المؤسسات الصحية والتربوية والإجتماعية وغيرها من الهياكل التي تهتم بالطفولة بما يحقق العدالة بين الجميع.

السيد الرئيس،

إن الجزائر تعبر عن إرتياحها لموقف المجموعتين البرلمانيتين العربية والإسلامية اللتين تمكنتا بفضل التنسيق والعمل المنهجي من تبوؤ منصب رئاسة الإتحاد البرلماني الدولي الذي عاد للزميل عبد الواحد الراضي من المغرب الشقيق، الذي تتمنى له كامل النجاح، وهو أمر يدعونا إلى المزيد من العمل والتنسيق مع مختلف البرلمانات العالمية والافريقية والأوربية، لاستقطاب التأييد والدعم لمواقفنا في المحافل الدولية من أجل نصرة قضايانا العادلة، التي تصنف في خانة حقوق الإنسان التي أقرتها كل القوانين والشرائع.

السيد الرئيس،

بودي في هذا المؤتمر المميز أن أؤكد على موقف الجزائر الثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف كما نؤكد مجددا على أهمية المصالحة الوطنية الفلسطينية بين جميع الفرقاء.

في نفس السياق نؤكد على ضرورة إنصياع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها الإنسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري وما تبقى من أراضي جنوب لبنان، بوصفه أحد العوامل الرئيسية لاستتباب الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

إننا نعتقد، في الختام، بأن المرحلة الحالية تتطلب منا جميعا الحرص على وحدة أمتنا والتضامن بين شعوبنا ودعم تطلعاتها نحو الحرية والديمقراطية والحكم الراشد، والعمل الدائم والمستمر لمسايرة التطور السريع الذي يشهده العالم من حولنا حتى تكون شعوبنا في مستوى هذه الطفرة التكنولوجية التي هي اليوم أكبر فضاء للتواصل، بما يمكننا من توظيف كل ذلك لخدمة قضايانا والحفاظ على مصالح أمتنا وحمايتها من كل الاستهدافات.

في الأخير، لا يسعني أن أختم هاته الكلمة دون أتوجه باسم الوفد الجزائري وأصالة عن نفسي بأنبل عبارة الشكر للشعبة البرلمانية الكويتية على التنظيم الجيد لهذا المؤتمر وعلى كرم الضيافة وحسن الوفادة، التي تعد من شيم دولة الكويت المعطاءة وشعبها الطيب المضياف.

وفي الختام، أتمنى أن تكلل أشغال مؤتمرنا هذا بالتوفيق والنجاح وبقرارات وتوصيات تكون في مستوى تطلعات شعوبنا وآمالها المشروعة في مزيد من التقدم والازدهار.

الاجتماع الشتوي الحادي عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري برئاسة السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة ، في فعاليات الاجتماع الشتوي الحادي عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (OSCE-AP) يومي 23 و 24 فبراير 2012 بفيينا (النمسا).

للعلم، فإن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات هذه الجمعية البرلمانية كما تحوز الجزائر على صفة العضو الشريك في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

زيارة لمقر منظمة حلف الشمال الأطلسي

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السيدان محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني ولخضر سيدي عثمان، عضو مجلس الأمة، ضمن وفد عن المجلس الشعبي الوطني وممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية في زيارة لمقر منظمة حلف الشمال الأطلسي OTAN ببروكسل (بلجيكا) خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 8 مارس 2012.

للعلم فإن زيارة مقر منظمة حلف شمال الأطلسي تندرج ضمن زيارات تحت اسم «الدبلوماسية العمومية»، والتي تهدف إلى التعريف بنشاطات الحلف بشكل عام وخاصة سياسة حوار الشراكة مع الدول السبع الأعضاء في المنظمة بصفة شريك للمتوسط من بينهم الجزائر.

الدورة العادية الأولى للبرلمان العربي لعام 2012

شارك السيدان:

سعدي حمة علي، عضو مجلس الأمة، وعضو البرلمان العربي؛

بومسلات تهامي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي؛

في أشغال الدورة العادية الأولى للبرلمان العربي للعام 2012، التي نظمت في الفترة من 17 إلى 21 مارس 2012 في مقر الجامعة العربية بالقاهرة (مصر).

وقد تضمن جدول أعمال الدورة، زيادة على الاجتماعات العادية للجان البرلمان العربي، تنظيم ندوة حول موضوع: «مكافحة الفقر في الوطن العربي: نظرة مستقبلية».

الاجتماع الثاني للسيدات البرلمانيات

شاركت السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة، في أشغال الاجتماع الثاني للسيدات البرلمانيات، المنظم من طرف مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، بالتعاون مع مجلس الولايات السوداني، وذلك يومي 18 و19 مارس 2012، بالخرطوم (السودان)

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع عدة مواضيع منها:

دور المرأة في بناء ا لأوطان

التشريعات الهادفة إلى تمكين المرأة، وآلية تنفيذ تلك التشريعات

المؤتمر السادس والاجتماع السابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني من مجلس الأمة، في أشغال المؤتمر السادس والاجتماع السابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، وذلك يومي 22 و23 مارس 2012 في بوجمبورة (بوروندي).

وتشكل وفد مجلس الأمة من السيدين:

آدم قبي، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد؛

و عبد القادر رقيق، عضو مجلس الأمة؛

وتضمن جدول أعمال هذه الفعاليات عدة بنود منها:

المقترحات الخاصة بأنشطة الرابطة للعام 2012؛

مراجعة مشروع ميزانية الأمانة العامة للرابطة للعام 2012

الدورة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك وفد عن مجلس الأمة متكون من السادة:

قريشي عبد الكريم، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بمجلس الأمة؛

بسايح محمد، عضو مجلس الأمة؛

درامشيني بوعلام، عضو مجلس الأمة؛

بوزيدي عمار، عضو مجلس الأمة؛

خضرة براهمة جلول، عضو مجلس الأمة؛

بصفتهم أعضاء الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، في أشغال الدورة الثامنة للجمعية التي انعقدت من 23 إلى 25 مارس 2012، بالعاصمة المغربية، الرباط.

وقد ناقش المشاركون في الدورة موضوع: «الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط وأكبر التحديات التي تواجه دول المنطقة»، إضافة إلى:

اجتماع اللجان الدائمة الخمسة للجمعية، ومكتب الجمعية؛

عرض والمصادقة على توصيات اللجان ومجموعات العمل

كما عرفت الدورة انتخاب رئيس جديد للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط للفترة الممتدة من مارس 2012 إلى مارس 2013.

ندوة خاصة بأعضاء البرلمانات الإفريقية

شارك وفد برلماني من مجلس الأمة يتشكل من:

– السيد ديب نور الدين، عضو مجلس الأمة،
– السيد معايزية منصور، عضو مجلس الأمة،

في أشغال ندوة خاصة بأعضاء البرلمانات الإفريقية، التي نظمتها وزارة التجارة الصينية في إطار منتديات الصيني–العربي، والصيني–الإفريقي، وذلك في الفترة من 06 إلى 19 أفريل 2012 بجمهورية الصين الشعبية.

أشغال الندوة 79 لروز روث، واجتماع المجموعة الخاصة للمتوسط GSM، التابعتان للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلنطي

شارك وفد عن مجلس الأمة، في أشغال الندوة 79 لروز روث، واجتماع المجموعة الخاصة للمتوسط GSM، التابعتان للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلنطي AP/OTAN، المزمع عقدها بمرسيليا (فرنسا)، من 11 إلى 13 أفريل 2012.

تضمن الوفد كل من:

السيد محمد بوخالفة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

– السيد كريم عباوي، عضو مجلس الأمة
– السيد عياد أحمد، عضو مجلس الأمة
– السيد محمد مباركي، رئيس ديوان السيد رئيس مجلس الأمة

للعلم ناقش المشاركون موضوع رئيسي حول «التحويل السياسي والاقتصادي في بلدان المغرب العربي، المشرق وخليج فارس» إضافة إلى مواضيع فرعية هي:

1 – المجتمع الإسلامي: «الشريعة والديمقراطية»
2 – دور الفواعل الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
3 – التوقعات الاقتصادية العامة من الربيع العربي «تحدي بالنسبة للأنظمة الجديدة»
4 – التحدي الأمني في منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربية
5 – تطور الديناميكيات الاجتماعية: «النساء الشباب والإعلام الجديد»
6 – إصلاح قطاع الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
7 – الدعم الديمقراطي للبرلمانات العرض والطلب

الجمعية 126 والاجتماعات المتصلة للاتحاد البرلماني الدولي بكامبالا بأوغندا

شارك وفد برلماني من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني في أشغال الجمعية 126 والاجتماعات المتصلة للاتحاد البرلماني الدولي بكامبالا بأوغندا من 31 مارس إلى 05 أفريل 2012.

وتضمن الوفد البرلماني الجزائري الأعضاء التالية أسمائهم:

– السيد عبد الحميد سي عفيف، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الشعبي الوطني،
– السيد زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة،
– السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة،
– السيد ابراهيم بوتخيل، عضو مجلس الأمة،
– السيد عبد القادر شرار، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– السيد زين الدين بن مدخن، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وتضمن جدول أعمال اجتماعات اللجان الدائمة:

– تعزيز وممارسة الحكم الراشد باعتبارهما وسيلة لتوطيد السلم والأمن: استخلاص الدروس من الأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (اللجنة الدائمة)
– إعادة توزيع السلطة وليس الثروة فقط: ملكية الأجندات الدولية (اللجنة الدائمة الثانية)
– الحصول على الصحة، باعتباره حقا أساسيا: دور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية لضمان صحة النساء والأطفال (اللجنة الدائمة الثالثة)

وكان موضوع النقاش العام، مداولة عامة بشأن الوضع السياسي والاقتصادي، والاجتماعي في العالم، تحت موضوع سد «الفجوة بين البرلمانيين والمواطنين»، وتفرع عنه مواضيع أخرى:

– القضاء على سوء التغذية لدى الأطفال: ودور البرلمانيين في مجال الأمن الغذائي
– وضع القانون في خدمة مكافحة السيدا، حتى لا يكون هناك عدوى ولا تمييز ولا وفيات بسبب هذا المرض
– الرقابة البرلمانية على تمويل التنمية (قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وذلك بمناسبة إصدار التقرير الخاص بالموضوع
– تقليص مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة
– الفحوص الصحية في حالات الصراع والعنف

للإشارة، شارك الوفد البرلماني الجزائري موازاة مع هذا الاجتماع، في ثلاث اجتماعات تشاورية لكل من:

– المجموعة الإسلامية، المكونة من برلمانات الدول الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
– المجموعة العربية المكونة من برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي
– المجموعة الإفريقية المكونة من برلمانات الدول للأعضاء في الاتحاد البرلماني إفريقي

فعاليات المرحلة الثانية للعالم 2012 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في فعاليات المرحلة الثانية للعالم 2012 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورغ (فرنسا)، في الفترة ما بين 23 و27 أفريل 2012.

وكان وفد مجلس الأمة متكون من السيدين: رشيد بوغربال، عضو مجلس الأمة وعبد القادر بلعور، عضو مجلس الأمة.

للعلم فقد دأب البرلمان الجزائري على المشاركة دوريا في فعاليات هذا المنتدى البرلماني.

استقبالات الرئيس

رئيس مجلس الأمة يستقبل:

الوفد الفرنسي المشارك في الاحتفالات المخلدة للذكرى 34 لإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية

استُقبل، يوم الثلاثاء 28 فيفري 2012، بمقر المجلس، الوفد الفرنسي المتكون من عدد من المنتخبين المحليين، وممثلي المجتمع المدني لمختلف مناطق فرنسا، الذين شاركوا إلى جانب الشعب الصحراوي في الاحتفالات المخلدة للذكرى 34 لإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية، التي جرت يومي 26 و 27 فيفري الحالي بالأراضي الصحراوية المحرّرة.

وكان في مقدمة مستقبلي الوفد الفرنسي السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وعدد من أعضاء المجلس. خلال هذا اللقاء استمع أعضاء الوفد الفرنسي إلى عرض تم خلاله التطرق إلى تطور الوضع في الجزائر على ضوء التحولات الجارية بعد إقرار جملة من القوانين الرامية إلى إصلاحات سياسية، واقتصادية شاملة تهدف إلى تعميق المسار الديمقراطي، وتدعيم وتكريس مؤسسات دولة الحق، والقانون، وتوسيع دائرة الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطن.

بخصوص قضية الصحراء الغربية، تم التأكيد، مرة أخرى، أن الجزائر تبقى وفية لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتعمل دائما على إيجاد حل عادل للقضية الصحراوية طبقا لقرارات وتوصيات المنظمات والهيئات الدولية.

وبخصوص العلاقات الجزائرية الفرنسية، تمت الإشارة إلى أن هذه العلاقات ليست في مستوى الإمكانات المشتركة للبلدين، ومازالت هناك ضرورة لبذل مزيد من الجهود لدفع التعاون الاقتصادي والتجاري إلى مستويات أفضل خدمة لمصلحة البلدين والشعبين.

وزير الشؤون الخارجية لمملكة النرويج

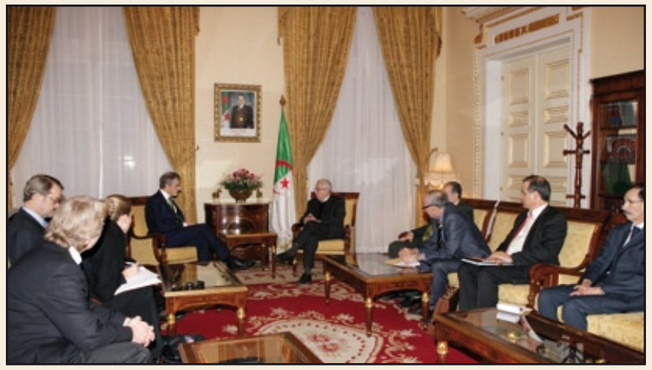

كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 01 مارس 2012، بمقر المجلس، السيدGahr Jonas STORE ، وزير الشؤون الخارجية لمملكة النرويج.

تمحور اللقاء حول تطور الأوضاع في الجزائر وآفاق الاصلاحات السياسية على ضوء الشروع في تطبيق مجموعة القوانين التي صادق عليها مؤخرا البرلمان الجزائري، كما كان اللقاء فرصة لاستعراض تطور العلاقات بين الجزائر والنرويج وبحث سبل تدعيم الحوار السياسي خاصة وأن هناك تقارب بين البلدين حول الكثير من القضايا الدولية والاقليمية، كما تم استعراض العلاقات الاقتصادية وضرورة دفعها إلى مستويات أفضل خاصة في مجالات الطاقة، الغاز والطاقات المتجددة. كما تم التطرق أيضا إلى عدد من القضايا السياسية الدولية والاقليمية.

المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول السيدا

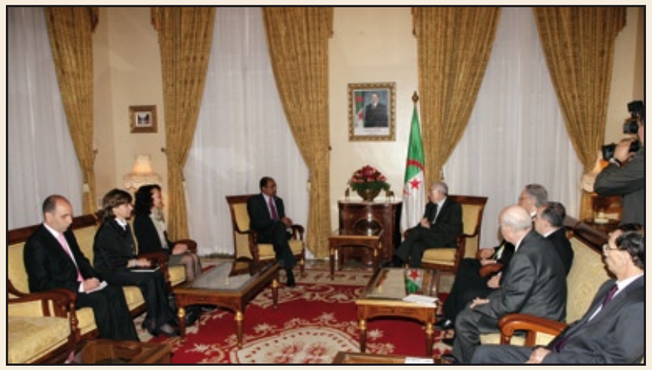

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 02 أفريل 2012، بمقر المجلس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك حول السيدا، السيد ميشال سيديب.

اللقاء الذي حضره وزير الصحة السيد جمال ولد عباس، تمحور حول تدعيم برنامج الأمم المتحدة لمواجهة ومكافحة إنتشار داء الإيدز خاصة في البلدان الإفريقية. وتم التأكيد على ضرورة وضع أسس لشراكة فعلية بين المنظمة الأممية والجزائر لإنتاج وتوزيع الدواء لمواجهة إنتشار هذا الوباء. وقد ثمن المدير التنفيذي الأممي مجهودات الجزائر في هذا المجال حيث ضاعفت من الميزانية الخاصة بالبحث وإنتاج وتوزيع الدواء للحد من آثار هذا المرض العضال.

السفراء

أندونيسيا

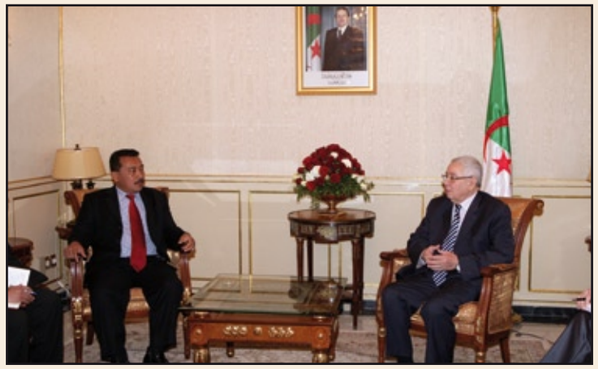

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 01 أفريل 2102، بمقر المجلس، السيد أحمد نعام سليم، سفير أندونيسيا بالجزائر. اللقاء تناول العلاقات الثنائية المتميزة وآفاق دعمها وتوسيعها وتم خلاله استعراض الامكانيات المتوفرة لتعزيز التعاون خاصة في المجال الاقتصادي، كما تم التطرق للعلاقات البرلمانية الجيدة و تأكيد الحرص على ترقيتها من خلال تبادل الزيارات بين برلمانيي البلدين.

روسيا الجديد

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 71 أفريل 2102، بمقر المجلس، السيد ألكسندر زولوطوف، سفير روسيا الذي أدّى له زيارة مجاملة على إثر تعيينه بالجزائر، وقد تم خلال هذا اللقاء استعراض العلاقات الجيدة بين البلدين اللذين يربطهما اتفاق شراكة استراتيجية والتأكيد على الأهمية التي يوليها المسؤولون في كل من موسكو والجزائر لترقية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات .. وخاصة الجانب الاقتصادي .. كما سمحت الزيارة للطرفين بتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها التطورات في منطقة الشرق الأوسط وضرورة العمل من أجل أمن واستقرار هذه المنطقة

وفد إداري كوري يزور المجلس

عقد السيد الأمين العام لمجلس الأمة، وعدد من إطارات المجلس، يوم الثلاثاء 71 افريل 2102، جلسة عمل مع وفد برلماني كوري، برئاسة السيد ناوك إه أوك، الأمين العام المساعد للمجلس الوطني لجمهورية كوريا، الذي قام بزيارة إلى الجزائر من 61 إلى 81 أفريل 2102، مرفوقا بإطارين وهما:

- الآنسة نيم آج مديرة مساعدة قسم العلاقات الأوربية والإفريقية
- السيد ايميغنيوي غنوس مساعد السيد أوك

قام الوفد الكوري بزيارة المرافق التابعة لمقر المجلس (قاعة الجلسات، القاعة الشرفية، قاعات اللجان، المصلحة التقنية، والمكتبة الكلاسيكية والافتراضية).

آلية للرقابة البَعْدية على تنفيذ الميزانية

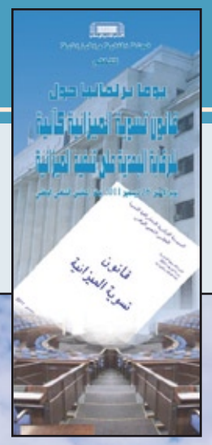

نظمت لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الاثنين 26 ديسمبر 2011، بمقر المجلس، يوما برلمانيا حول موضوع « قانون تسوية الميزانية كآلية للرقابة البَعْدية على تنفيذ الميزانية»، تميزت أشغاله بطرح انشغالات النواب حول الموضوع.

فقد دعا أعضاء من المجلس الشعبي الوطني إلى تقليص فارق السنوات بين عرض قانون المالية وتسوية ميزانيته. ففي خلال هذا اليوم طالب بعض النواب بتقليص هذا الفارق على 2009 السنة الجارية ناقص سنتين (س–2 أي 2009) في حين طالب البعض الآخر بتنظيم يسمح بتقييم النفقات العمومية للسنة المنصرمة (س–1 أي 2010)

وشكل قانون تسوية الميزانية الذي عرض سنة 2008، بعد غياب دام 30 سنة، آلية مراقبة، بعد تنفيذ الميزانية المتعلقة بالسنة الحالية ناقص ثلاث سنوات، حسبما جاء في المادة 160 من الدستور وأحكام القانون 17–84 المتعلق بقوانين المالية.

وفي هذا السياق، اعتبر النائب بوطويقة أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الذي طال انتظاره ليحل محل القانون 17–84، الذي يرى أن الزمان قد تجاوزه، ويشاطره الرأي في ذلك العديد من النواب، ينبغي أن يتم اعداده بسرعة لضمان التكريس القانوني الضروري لاعداد قانون التسوية للسنة المنصرمة (س–1 أي 2011 ناقص سنة واحدة أي 2010).

من جهته، وصف النائب حاجب محمد هذا التصور بالمبالغ فيه معتبرا بأن الانتقال من قانون تسوية س–3 (السنة الجارية ناقص ثلاثة) إلى س–2 سيكون مرضيا شريطة أن يتم المصادقة على هذا القانون من قبل البرلمان قبل المصادقة على قانون المالية، لأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المتعلقة بالميزانية التي تم تقييمها.

وأعرب وزير المالية السيد كريم جودي، الذي حضر افتتاح اللقاء، عن أمله في التمكن من تقييم النفقات العمومية لميزانية تعود إلى سنتين عوض ثلاث سنوات.

بينما عبر رئيس المحاسبة السيد عبد القادر بن معروف، عن ارتياحه للتقدم الكبير الذي أحرز في مجال المعطيات الاحصائية التي قدمت في مشروع قانون التسوية لسنة 2009، ومرافقة هذه المعطيات بنتائج مادية قطاعية. ودعا المسؤول الأول لمجلس المحاسبة إلى تحسين التحكم في نفقات التجهيز.

للاشارة كان هذا اليوم البرلماني فرصة لاستعراض تجربة البرلمان في مناقشة قانون تسوية الميزانية لاسيما خلال هذه الفترة التشريعية السادسة، كما كان أيضا، مناسبة لتوضيح ماهية هذا القانون وإطاره التشريعي، وفي نفس الوقت إبراز أهميته، سواء من جهة أنه يمكن البرلمان من الاطلاع على حساب نتائج السنة المالية بما تشتمل عليه من فائض أو عجز ناتج عن الفرق بين الإيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة، فضلا عن النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة، أو من جهة أنه آلية رقابة بَعْدية تدخل في صلب صلاحيات البرلمان ومن شأنها تعزيز مكانته السياسية.

التطعيم.. كيف يمكن ضمان فعالية الجدول الوطني؟

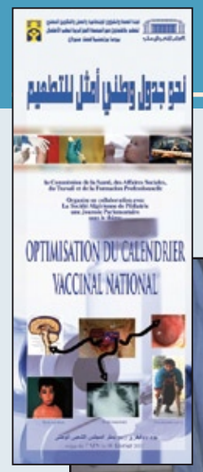

دعا المشاركون في أشغال اليوم البرلماني الذي نظمته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني، وبالتعاون مع الجمعية الجزائرية لطب الأطفال، يوم الأربعاء 01 فيفري 2012، بمقر المجلس، حول موضوع «نحو جدول وطني أمثل للتطعيم»، إلى تحيين الجدول الوطني للتلقيح.

وأوصى المختصون في طب الأطفال المشاركون في هذا اللقاء إلى وضع استراتيجية خاصة بالتطعيم للتقليل من نسبة وافيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

ويعد اللقاح بمرض سرطان عنق الرحم، من أبرز اللقاحات التي طالب المشاركون باعتمادها، ضمن الجدول الوطني للتطعيم، إلى جانب اللقاح ضد أمراض المناعة.

ونظرا لارتفاع اصابة الأطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن ثلاث أشهر بمرض اللقاح ضد السعال الديكي على المستوى الوطني شدد المختصون على ضرورة تطوير التشخيص البكتيري لهذا المرض الى جانب تغيير أوقات التطعيم لتشمل الأطفال في سن 11 سنة.

كما أبرز ذات المتدخلون خطورة مرض الدفتيريا داعين الى الاستمرار في اعطاء التطعيم المضاد لهذا المرض لغاية بلوغ الطفل 10 سنوات، مع العلم أن آخر حالة مسجلة لهذا الوباء كانت سنة 1995.

وقد تعهد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل بالمجلس الشعبي الوطني، السيد عبد القادر قوادري، بصفته المسؤول الأول على اللجنة، على عرض التوصيات للجهات الوصية حتى تتكفل بها.

من جهتها، أكدت رئيسة جمعية طب الأطفال، السيدة رشيدة بوخاري، أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تضمن تلقيح مجاني لمواطنيها مما ساهم في التقليل من عدد وفايات الأطفال.

بينما حذرت السيدة بوخاري من خطورة مرض اسهال الرضع الذي تسبب في وفاة 296 رضيع سنة 2010، داعية الأولياء الى عدم التهاون تجاه هذا المرض.

في ذات السياق، أقر مدير الوقاية بوزارة الصحة، السيد اسماعيل مصباح، أن حوالي مليون طفل تقل أعمارهم عن سنة واحدة يتلقون التلقيحات سنويا فيما يستفيد مليونيين من التلاميذ سنويا من عملية التلقيح.

وأشار السيد مصباح إلى توفر سبعة آلاف مركز صحي يتوفر على هذه اللقاحات على المستوى الوطني الى جانب الفرق المتنقلة التي تغطي المناطق النائية التي يتعذر على سكانها الوصول الى المستشفيات في الآجال المحددة.

للاشارة شارك في هذا اليوم البرلماني عدد من الأطباء المختصين وأساتذة في طب الأطفال، وبرلمانيين، وممثلين عن وزارة الصحة، وطلبة جامعيون.

وألقيت مداخلات لمختصين وأساتذة حول المواضيع الآتية: «التلقيح: مبادئ وأساسيات في المناعة»، «تقييم البرنامج الوطني الموسّع للتطعيم»، «تكييف البرنامج الموسّع للتطعيم الحالي»، «المخطط الوطني الموسّع الأمثل للتطعيم من خلال الأنواع الجديدة للتطعيم، المُوصى بها من طرف المنظمة العالمية للصحة: الإنتانات الرئوية عند الاطفال وفائدة التطعيم المضاد لفيروس البنوموكوك»، «انتانات البابيلومافيروس (فيروس سرطان الرحم) وفائدة التطعيم «.

كما اختتمت الأشغال بقراءة التوصيات وتكريم عدد من الشخصيات المشاركة في الأشغال.

المعاقون: ما هو مستوى الحماية في المنظومة القانونية؟

نظمت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الأربعاء 14 مارس 2012، بمقر المجلس، يوما برلمانيا حول «ترقية المنظومة القانونية للمعاق في ظل الإصلاحات الوطنية».

ولمعالجة الموضوع من كافة جوانبه الطبية والاجتماعية والقانونية، برمجت اللجنة المنظمة ثماني مداخلات ألقاها عدد من الأساتذة والمختصين حول: «الكشف المبكر للإعاقة والوقاية»، و«التكفل الصحي للمعوق: وسيلة إدماجية»، و«نظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر»، و«البدائل ولواحقها الاصطناعية و الطبية»، و«واقع الحماية الصحية و الطبية للمعوق على ضوء قانون 02/09 المتعلق بحماية المعوق»، و«مكانيزمات إدماج المعوق ضمن قانون 02/09 المتعلق بحماية وترقية الأشخاص المعوقين»، و«قراءة في مقترح تعديل للقانون 02/09»، و«عرض المخطط العام حول إدماج المعوق».

وقد عرفت أشغال هذا اليوم البرلماني، الذي نظمته اللجنة بالتنسيق مع الاتحاد الوطني للمعوقين الجزائريين، مشاركة عدد من الأطباء الأخصائيين، والأساتذة الجامعيين بالإضافة إلى عدد من ممثلي بعض الجمعيات المهتمة بترقية حقوق هذه الشريحة الهشة من المجتمع.

وقد عالج المشاركون حقوق المعاقين وذوي الحاجات الخاصة من عدة زوايا، ولعل أبرزها كان من خلال ما ينص القانون 09/02 المتعلق بالمعاقين، الذي أكد بشأنه السيد بلقاسم قوادري رئيس اللجنة التي نظمت اليوم البرلماني، بأنه بحاجة إلى إثراء وتحيين حتى تتماشى بعض مواده مع التغيرات الحاصلة في مختلف المجالات، ولكي تتلائم مع الإصلاحات الوطنية .

فأشار ذات المتحدث في كلمته، التي افتتحت بها أشغال اليوم البرلماني، إلى أن النقائص التي تواجهها هذه الفئة سواء في عالم الشغل أو السكن أو حتى المجالات الرياضية يجب أن تزول من خلال إعادة النظر في الكثير من مواد القانون الحالي، ومن خلال تفعيل بعض الميكانيزمات التي من شأنها أن تسهم في إدماج المعوق بشكل مرن في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، حيث دعا بشكل خاص إلى إعادة النظر في منحة 4000 دينار التي تصرف شهريا للمعاقين، والتي اعتبرها غير كافية بكل المقاييس.

ومن جهته، دعا السيد محمد رزاق نبيل، رئيس الاتحاد الوطني للمعوقين الجزائريين، في مداخلته، إلى ضرورة إيجاد البدائل الكفيلة للثغرات المسجلة في المنظومة القانونية الحالية، وذكّر بأن الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة قد أثبتوا تفوقهم ورفعوا تحديات جسيمة في عدة ميادين، واعتبر أنه يبقى على الجهات الوصية بذل جهود أكبر لإزالة الحواجز وكافة أشكال التمييز التي تمارس ضد هذه الفئة .

وقد تضمنت أشغال هذا اليوم البرلماني أيضا مداخلات تطرقت إلى واقع هذه الفئة من زاوية التكفل الطبي والرعاية الصحية وكذا التأمين الاجتماعي.

ودعا المتدخلون إلى إنشاء معهد وطني للإعاقة يتعزز بها القطاع المشرف على فئة المعاقين، والعمل على تحقيق حق المعاق في المساواة للتمثيل في المجالس المنتخبة من أجل تمكينه من المشاركة في التنمية، مع ضمان المساواة بين المعاقين وغيرهم في المواطنة والمساواة المضمونة دستوريا سواء في التشغيل، التعليم والمشاركة في الحياة السياسية.

كما شدد المتدخلون على ضرورة وضع وزارة الصحة لآليات ضرورية للكشف المبكر عن الإعاقة والوقاية منها قدر الإمكان.

وبعد إصدار توصيات المشاركين، وقبل اختتام أشغال هذا اليوم البرلماني، كرمت إدارة المجلس الشعبي الوطني، من خلال لجنة الخدمات الاجتماعية، عددا من موظفي المجلس من ذوي الاحتياجات الخاصة.

في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة، قامت مجموعة من تلاميذ ثانوية عمر بن الخطاب بالعاصمة، بزيارة لمقر المجلس يوم الاثنين 12 مارس 2012.

كما كانت لمجموعة من تلاميذ ثانوية متليلي بولاية غرداية، فرصة التعرف على المجلس من خلال الزيارة التي قاموا بها، لمقر المجلس، يوم الثلاثاء 27 مارس 2012

كما قامت مجموعة من طلبة المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس بالرويبة ، بزيارة لمقر المجلس يوم الأحد 01 أفريل 2012. حيث كان في استقبالهم رئيس لجنة الدفاع الوطني بالمجلس، السيد محمد الواد.
الزيارة كانت فرصة للزوار للتعرف على مقر مجلس الأمة، ومرافقه، وهياكله، والإطلاع على مهامه، وصلاحياته، ومختلف أجهزته.

وفي ذات الإطار، قام المكتب الولائي لطلبة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة ، بزيارة لمقر المجلس، يوم الاثنين 16 أفريل 2012.

أطفال موظفي المجلس في خرجات ترفيهية

حظي مائة وعشرين طفلا من أطفال موظفي مجلس الأمة، في إطار نشاطات لجنة الخدمات الاجتماعية على أربع خرجات ترفيهية أيام: الاثنين 19 مارس و الخميس 22 مارس والاثنين 26 مارس والأربعاء 28 مارس 2012.

فكانت لهم فرصة التمتع برؤية مسرحيات بقاعة الموقار، ثم جولة بسيدي فرج، وزيارة لمتحف المجاهد برياض الفتح.
ومساهمة في التربية البيئية للأطفال، نظم أعضاء اللجنة جولة إلى «الساحة الخضراء» أين تعلم فيها الأطفال طرق زرع بعض النباتات، وأنجع السبل للمحافظة عليها.
لتنتهي الجولة بزيارة إلى مقر المجلس أين تجول الأطفال عبر مختلف مرافقه، وهياكله، من مكتبة وقاعة الجلسات العامة ..

إطارات وموظفات مجلس الأمة
يحتفلن بعيـــــدهن

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أقيـم حفل على شرف إطارات وموظفات مجلس الأمة يوم الأربعاء 7 مارس 2012 بالقاعة الشرفية للمجلس أين تم استقبالهن من قبل السيد ليلى خيرة الطيب، نائب رئيس مجلس الأمة، والسيد حفناوي عمراني، الأمين العام للمجلس.

«... إن سنة 2011 شهدت اصدار مجموعة القوانين الرامية إلى تأطير الإصلاحات السياسية المعلنة من بينها القانون العضوي الجديد المتعلق بالانتخابات والذي نص على كافة الضمانات لإجراء انتخابات شفافة ونزيهة وعادلة وذلك تحسبا للانتخابات التشريعية المقررة في العاشر من ماي 2012. إنها الضمانات التي ستسمح بتعزيز الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية بكل شفافية ونزاهة .

وفي نفس الإطار تم إصدار سلسلة من القوانين الجديدة ومن ضمنها أخص بالذكر **قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة** الذي يأتي في سياق التعديل الدستوري لسنة 2008 ويشجع الأحزاب السياسية على ترقية تمثيل المرأة والتمكين لها في مختلف مناحي الحياة تكملة للجهود الرامية إلى ضمان **تساوي الحظوظ بين الجنسين** في ميادين أخرى كالتربية والتعليم والتشغيل وتبوء مناصب المسؤولية».

من رسالة رئيس الجمهورية
بمناسبة عيد العمال 01 ماي 2012

ميانمار

سو تشي .. من الإقامة الجبرية إلى البرلمان

أكدت وسائل إعلام رسمية في بورما فوز زعيمة المعارضة أونغ سان سو تشي بمقعد في البرلمان في الانتخابات التشريعية الجزئية التاريخية التي جرت يوم الأحد 01 أفريل 2012. وفاز حزبها «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» بـ 40 مقعدا على الأقل من أصل 44.

و دعت المعارضة البورمية اونغ سان سو تشي الى الوحدة من اجل ترسيخ الديمقراطية متحدثة عن بداية «عهد جديد» في بورما غداة اعلان الرابطة الوطنية للديمقراطية التي ترأسها عن فوزها الكبير في الانتخابات الفرعية. وألقت الحائزة على جائزة نوبل للسلام والتي ستصبح بدون شك النائبة المقبلة عن دائرة كاوهمو الريفية قرب رانغون، خطابا في مقر حزبها الرابطة الوطنية للديمقراطية. وفي خطاب النصر المقتضب قالت « نأمل في أن يشكل ذلك بداية عهد جديد سيزداد فيه دور الشعب في السياسة اليومية »، وأضافت «هذا ليس نصرنا بقدر ما هو نصر هؤلاء الذين قرروا المشاركة في العملية السياسية في هذا البلد».

وعبرت عن املها في ان «تكون كل الاحزاب التي شاركت في هذه الانتخابات قادرة على التعاون معنا من اجل خلق جو ديمقراطي فعلي في بلادنا».

وأكدت وسائل الاعلام الحكومية فوز سو تشي في الاقتراع لتصبح نائبة للمرة الاولى في حياتها المهنية. وقالت ان الرابطة الوطنية الديمقراطية، الحزب الذي تتزعمه اونغ سان سو تشي فاز بأربعين مقعدا على الاقل من أصل 44 كان يتنافس عليها، بينها 35 في مجلس النواب.

وجرى التنافس في الانتخابات الجزئية على 45 مقعدا، بينها 37 في مجلس النواب (من اصل 440 نائبا) وستة في مجلس الشيوخ ومقعدان في مجلسين محليين. وقدمت الرابطة الوطنية من اجل الديمقراطية مرشحين عن 44 من هذه الدوائر.

واحتفل الالاف من انصار الرابطة حتى ساعة متاخرة امام مقر الحزب في وسط العاصمة الاقتصادية للبلاد معبرين عن فرحهم الكبير.

وكانت اونغ سان سو تشي رحبت في وقت سابق بما اعتبرته «انتصار الشعب» اثر فوزها بأول مقعد نيابي في حياتها السياسية.

وأعلن المراقبون الكمبوديون الذين يمثلون رئاسة رابطة دول جنوب شرق آسيا ان الانتخابات التي جرت الاحد في بورما كانت «حرة ونزيهة وقالت كمبوديا ان بعثة المراقبة التي تمثل اسيان خلصت الى ان انتخابات الاحد «جرت بشكل حر ونزيه وشفاف

من جهته هنأ الاتحاد الاوروبي السلطات البورمية قائلا انه يمكن ان يوجه نهاية نيسان/ ابريل «اشارة إيجابية الى بورما بخصوص مراجعة العقوبات المفروضة على النظام. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون «ما زال الوقت مبكرا للحكم على مدى التقدم الذي تحقق في الاشهر الاخيرة وما اذا كان سيتواصل مؤكدة ان الولايات المتحدة «ملتزمة بدعم هذه الجهود الإصلاحية.

ألمانيا

البرلمان ينتخب القس يواخيم غاوك رئيسا جديدا للبلاد

انتخب البرلمان الألماني «البوندستاغ» يوم 18 مارس قسّا سابقا من ألمانيا الشرقية رئيسا جديدا لألمانيا الاتحادية. وذكرت وسائل الإعلام الألمانية أن القس السابق بواخيم غاوك (72 عاما) حصل على 991 صوتا من أصل 1228 صوتا ليكون بذلك الرئيس الألماني الـ 11. و حظي الرئيس الجديد المعروف بدفاعه عن الحريات العامة وحقوق الإنسان بموافقة جميع الأحزاب الألمانية باستثناء حزب اليسار الذي اختار مرشحته بياته كلارسفيلد والتي حصلت على 126 صوتا.

وعلى الصعيد الشعبي تشير استطلاعات الرأي إلى «أن غاوك يحظى بتأييد شعبي كبير «، حيث بلغت نسبة التأييد 80 % من المواطنين الألمان. وأضافت أن «المستطلعين يعتبرونه شخصية سياسية صادقة ويؤيدون انتخابه رئيسا للبلاد فيما يقول 20 % أنهم يجهلون الرئيس الجديد وتوجهاته السياسية.

ويأتي انتخاب غاوك بعد استقالة الرئيس كريستيان وولف المدوية على خلفية اتهامه بالفساد والحصول على قروض بنكية تفضيلية وعلاقات مشبوهة مع رجال أعمال ألمان. وولد غاوك عام 1940 في روستوك شمال شرقي ألمانيا واختار أن يصبح قسا في الكنيسة اللوثرية في ألمانيا الشرقية مستخدما موقعه كقس للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة.

يذكر أن الرئيس الألماني يضطلع بمهام وأدوار فخرية تقتصر على تمثيل البلاد ولا يتمتع بسلطات سياسية تسمح له بالتدخل في سياسة الحكومة الألمانية التي تترأسها حاليا المستشارة المحافظة أنجيلا ميركل.

الكاميرون

البرلمان يقرّر تأجيل الانتخابات التشريعية إلى أجل غير معلوم

قرّرت الجمعية الوطنية الكاميرونية (البرلمان) تأجيل موعد الانتخابات التشريعية المزمع إجرائها العام الجاري دون أن تحدّد موعدا جديدا لإجرائها.

ونقل راديو «افريقيا 1» يوم 03 أفريل عن كافاي يجيه دجيبريل، رئيس البرلمان قوله «أنه تم تبني مشروع القانون والذي ينص على تمديد مدة النواب لستة أشهر على الأقل قابلة للتجديد».

ومن جانب آخر، قالت الصحف الكاميرونية أن القرار ليس من شأنه إثارة الجدل حيث أعربت كل من الطبقة السياسية والمجتمع المدني في الكاميرون عن أملهما في تأجيل الانتخابات التشريعية وطلك للسماح لمفوضية الانتخابات بالإعداد الجيد لهذه الانتخابات خاصة بعد الانتقادات التي وجهت خلال تنظيم الانتخابات الرئاسية التي جرت في أكتوبر المنصرم.

ومن المقرر أن تنتهي مدة النواب المنتخبين عام 2007 في 21 أوت القادم، حيث من المفترض أن تنظم الانتخابات التشريعية قبل هذا الموعد.

يذكر أن الكاميرون شهدت تنظيم الانتخابات الرئاسية في شهر أكتوبر الماضي والتي فاز بها الرئيس «بول بيايا» (79 عاما) والذي يحكم البلاد منذ 30 عاما بنسبة 77.98 %، مقابل منافسه المعارض «جون فرو ندي» بـ 10.71 %.

الرئيسي

البرلمان يحدد شروطا للتعامل مع دولة جنوب السودان

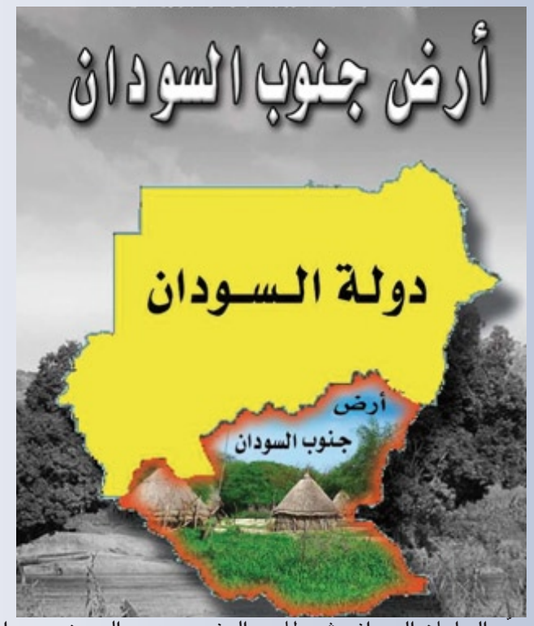

حدد البرلمان السوداني شروطا للتعامل مع دولة جنوب السودان إثر مداولات مطولة خلال جلسة خاصة عقدها يوم 16 أفريل 2012. ونقلت مصادر إعلامية عن كمال عبيد ، رئيس لجنة الأمن والدفاع قوله أن الشروط تشمل «فك الارتباط بين الجيش الشعبي والفرقتين التاسعة والعاشرة وطرد حركات التمرد التي تؤويها دولة الجنوب وعدم الحديث مجددا عما يسمى بمشروع السودان الجديد في الأراضي الواقعة شمال خط الحدود بين السودان والجنوب». وقال أن أي حديث عن هذا المشروع يعتبر «مخططا عدوانيا» تجاه السودان واتخاذ الاجراءات القانونية على الصعيدين الاقليمي والدولي في هذا الشأن.

وأضاف عبيد أن «استخدام عبارة تحرير السودان ملازمة لأي نشاط أو مؤسسة عسكرية أو سياسية جنوبية يعد عملا عدائيا تجاه السودان». وطالب المجتمع الدولي بإيقاف هذا الاستخدام مع احتفاظ السودان في الوقت نفسه بحقه في الرد بالطريقة المناسبة.

كما طالب رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمان بضرورة دعم قوات الجيش حتى يقوم بدوره المطلوب إلى جانب العمل على إنشاء قوة احتياطية تكون سندا للجيش واتخاذ التدابير اللازمة بحصر الخسائر التي أحدثتها دولة جنوب السودان في كل المناطق التي اعتدت عليها إلى جانب اتخاذ الاجراءات اللازمة للمطالبة بسدادها.

وقرّر البرلمان كذلك تصنيف الحركة الشعبية «كحكومة معادية» وعدم الدخول معها في أي حوار إلا حول المسائل الخاصة بالعدوان وأن يكون ذلك وفق الشروط المعلنة .

وكانت قوات دولة الجنوب قد استولت مؤخرا على منطقة «هجليج» النفطية بولاية جنوب كردفان.

الرئيسي

البرلمان الأوروبي يقر تسليم معطيات المسافرين عبر الأطلسي للولايات المتحدة الأمريكية

صادق الاتحاد الأوروبي يوم 19 أفريل 2012 على اتفاق يسمح بشكل دائم بتسليم السلطات الأمريكية معطيات ركاب الرحلات الجوية عبر الأطلسي ويسمح الاتفاق للسلطات الأمريكية بالحصول على بيانات عن ركاب الطائرات المتوجهين إلى الولايات المتحدة من أوروبا وبتخزين هذه البيانات لينهوا بذلك سنوات من المعارضة لاتفاق يقضي بتسليم هذه المعلومات.

وصادق في تصويت أغلبية أعضاء البرلمان على اتفاقية بشأن إطلاع السلطات الأمريكية على بيانات ركاب الطائرات إثر موافقتها على اخفاء أسماء الركاب وبيانات الاتصال الخاصة بهم.

وأيّد القرار معظم النواب حيث صوّت 409 نائب لصالح الاتفاق فيما رفضه 226 نائبا وامتنع عن التصويت 33.

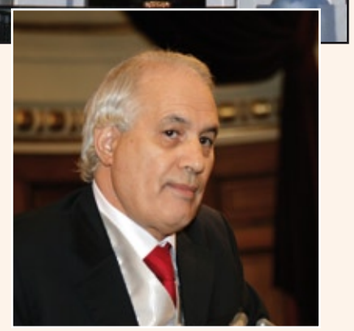

السيد الطيب بلعيز رئيسا للمجلس الدستوري

أصدر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم الخميس 29 مارس 2012 مرسوما رئاسيا يقضي بتعيين السيد الطيب بلعيز رئيسا للمجلس الدستوري وفقا للمادة 164 من الدستور خلفا للسيد بوعلام بسايح.

للتذكير شغل السيد الطيب بلعيز منصب وزير التشغيل والتضامن الوطني، من 17 جوان إلى 8 ماي 2003 . ووزير العدل، حافظ الأختام، من شهر سبتمبر 2003 إلى غاية تعيينه لرئاسة المجلس الدستوري.

آخر اصدارات المجلس